

المنهل البشري

شَرْحُ نَظْمِ الْعَبْقَرِيِّ فِي السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ وَمَا يَلْحَقُ بِهِ

النَّظْمُ لِلْعَلَّامَةِ سَيِّدِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الزَّمَرِيِّ التَّوَاتِي (ت 1160 هـ)



عبد الرحمن بن سيد علي مصطفى

إمام أستاذ رئيسي بتمنسات / الجزائر

التَّزْقِي وَالسَّنَاءُ

المنهك الشرعي

في شرح نظير المعقري في النهو في الصلاة وما يلحق به

المنهاج الشري

في شرح نظم العبقرى في السهو في الصلاة وما يلحق به
النظم للعلاء سيدي محمد بن أبي الزمري التتائي (ت 1160 هـ)

عبد الرحمن بن سيدي مصطفى

إمام أستاذ يسي بتمذات / الجزائر



محفوظة
جميع الحقوق

الطبعة الأولى

© دار الترقى والسنا 2018

السداسي الأول: جوان 2018

ردمك: 978 9931 9404 1 8

محل حرف انتخيس ملولي عمارة "ب"
التعاونية العقارية ثلويت بلدية تيزي وزو

0660 92 41 91

darelsanaa@hotmail.com



الإهداء

إلى أمي الغالية الزهراء - رحمها الله ورضي عنها -

إلى والدي الكريم أسأل الله أن يحفظه

إلى شقيقي وسيدي وولي نعمتي محمد بن عبد الرحمن الزاوي -

رحمه الله ورضي عنه -

إلى زوجتي الفاضلة الكريمة

إلى كل مشايخي حفظهم الله الشيخ مولاي محمد بن سليمان

القايم شفاء الله، الشيخ عبد الرحمن الزاوي، الشيخ محمد مقدم،

الدكتور لخضر بن قومار، الدكتور عبد الحميد بوخشبة، الشيخ عبد

القادر عزاوي، الشيخ لحسن سليمان

إلى كل هؤلاء

أسأل الله أن يجمعنا في الجنة

تقاريض

تقريظ شيخنا العلامة

سيدي محمد بن عبد الرحمن مقدم - حفظه الله -

مفتي تمرناست وأمين مجلسها العلمي السابق وشيخ مدرسة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم:

إلى الشيخ عبد الرحمن مصطفى، السلام عليكم ورحمة الله
وبعد:

فلقد تصفحت كتابكم القيم وشرحكم المنهل الثري على متن
العبقري فوجدته شرحاً متوسطاً ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل
مع ما تميز به من التأصيل للمسائل، فهو شرح ميمون ولينة جديدة تزداد
في لبنات تأهيل المتون في الفقه المالكي، شكر الله مسعاكم وأعانكم
على تنوير الأمة وفتح بكم وعليكم آمين يا رب العالمين والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته

أخوكم محمد بن عبد الرحمن مقدم
- كان الله له -

تقريظ شيخنا لحسن بن محمد سليمان - حفظه الله -

عضو المجلس العلمي وشارح كتاب أسهل المسالك -

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فقد نظرت في كتاب المنهل الثري شرح نظم العبقري من أوله إلى آخره فوجلتة مفيداً في بابيه مختصراً في ألفاظه حاو لكثير من الفوائد، سالماً من الإطناب، مسائله معزة إلى مصادرها، والنقول فيه محالة إلى مراجعها على وفق ما تقتضيه الأمانة، فالله أسأل أن ينعم به مؤلفه وقارئه ومن سعى في سبيل نشره، وأن يجعل أعمالاً وأعمالهم خالصة لوجهه الكريم

لحسن بن محمد يحيى سليمان

26 ربيع الأول 1439 هـ

تقرير الدكتور محمد تاج الدين طيبي

هنيئاً للألى يشكون قحطاً وجدباً.. جادهم بالرأي رِيَّ
ويرتفع الجفاف عن الحيارى وقد وردوا.. ومنهلك الثرى
جزاه الله من نظم وشرح وكم نال القبول (الأخضرى)
وأعمار الورى تترى.. وتفنى ولكن (متنه) غص طرى
(وفي المتن) اصطفاء (المصطفى) إمام بالرضا الأزكى حَرِيَّ

الدكتور محمد تاج الدين طيبي

البلدة ليلة 15 شعبان 1439

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد:

يقول العبد الفقير لرحمة ربه عبد الرحمن بن سيد علي مصطفى:

الحمد لله الذي أنعم علينا بالإسلام، وبعثه نبيه سيد الأنعام، وجعل
الصلاة هي الصلة الكبرى بين العبد وربّه الكريم، فمن أقامها فقد
أقام الدين، ومن ضيعها فقد ضيع الدين، هذا ولما كانت الصلاة من
أجل الفرائض وأعظمها أجراً، وكانت تشتمل على فرائض وسنن وجب
تعلمها والتفقه فيها لأن إصلاح الخلل فيها واجب على كل مسلم، فقد
علمنا النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كيف نسد الخلل فيها ونجبر
النقص تصحيحاً لصلاتنا وترغيماً للشيطان.

ولعل من أيسر المنظومات والكتب وأسهلها تناولاً
لطالب العلم بل للعامة من الناس كتاب نظم العبقري لمؤلفه العالم
الرباني سيدي محمد بن أب التواتي دفين تميمون بولاية أدرار بالجزائر،

والذي هو نظم لباب السهو من مختصر الإمام سيدي عبد الرحمن الأخضر البسكري - رحمه الله تعالى -.

وقد ارتأيت أن أضع عليه تعليقا لطيفا مما سمعته من شيخنا سيدي محمد الزاوي - رحمه الله - في أزيد من خمسة عشر سنة درستها عنده ومما جمعته من مصادر ومراجع مختلفة معتملة في المنهج المالكي، رجاء أن ينعمي الله به في الدارين، ويسر لطلبة العلم وللعمامة تناوله، وهو في الأصل مختصر للشرح المسموع والموجود على الت.

وشرعت فيه مستعيا بالله تعالى ثم بما وجلته من شروح أهمها كتاب العقد الجوهري للشرif العلامة مولاي أحمد الطاهري الإدريسي الحسني مؤسس المدرسة الطاهرية بسالي أدرار ودفين مراكش - رحمه الله - وهو المعتمك وقد جمع فيه نكتا عظيمة جليلة لم أذكرها كلها هنا تخفيفا على المبتدئ في الطلب وكذا العامي إذ الكتاب موجه إليهما، ولكن من أراد الاستفاضة فليرجع إلى شرح الشيخ - رحمه الله - وكذا كتاب المسك الأذفري شرح مختصر الأخضر للشيخ العلامة المختار العربي مومن حفظه الله فقد ألحق في شرحه الفروع بالأصول وأبان عن كثير من المرائد جزاه الله خيرا وربما نقلت منه مواضع يحتاجها طالب العلم كثيرا، وكتاب المورد العبري للعلامة عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن ابا عمر التتلائي - رحمه الله - وشرحه مختصر جدا واضح العبارة.

ووضعت عاوين للأبواب تيسر البحث للقارئ مبنية في الفهرس،

13

وقد ألفت بالشرح النظم كاملا في آخر الكتاب واعتمدت مجموعة نسخ تختلف مع بعضها في شيء من الألفاظ والشكل مع بقاء المعنى، لكن ركزت على المحفوظ مما درساه غير ما مرة على شيخنا سيدي محمد بن عبد الرحمن الراوي العين صالح (ت 1429هـ) - رحمه الله ورضي عنه - سنوات الثمانينيات، إذ هو النظم الثاني ضمن السلسلة العلمية التي يدرسها الطالب في المدرسة بعد نظم ابن عاشر وأرجو من كل من قرأه أن يعمو عن الزلات، ويصحح الخطأ فالنقص حاصل لا محالة والكمال لله وحده سبحانه، وقد قال المربي - رحمه الله - (قرأت كتاب (الرسالة) على الإمام الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة وإلا وكان يقف على خطأ، فقال الشافعي. هيه - أي حسبك واكفف - أباي الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه) (جامع بيان العلم وفضله).

ولا يسعى إلا أن أتقدم بالشكر الجليل للذين شرفوني بمراجعة وتصحيح هذه الرسالة وهم شيخنا سيدي محمد مقدم والدكتور عبد الحميد بوخشبة والشيخ لحسن سليمان حفظهم الله جميعا وجعلها في ميران حسانتهم يارب، والأستاذ نور الدين لعموري الذي لطالما دفعني لإتمامها وشجعي على إخراجها أسأل الله أن يبارك فيه وكل الأحبة.

وأسأل الله تعالى التوفيق والإخلاص في النية والقول والعمل وأن يجعل العمل خالصا لوجهه الكريم آمين يا رب العالمين.

ترجمة العلامة عبد الرحمن الأخضرى

هو الشيخ العلامة عبد الرحمن الأخضرى البسكري نسبة إلى ولاية بسكرة.

من أبرز علماء الجزائر في القرن العاشر الهجري، لقد أطبقت شهرته الآفاق وغدت تأليفه تدرس في شتى حواضر العلم والمعرفة، من بغداد إلى الأزهر بالقاهرة إلى الزيتونة - ولد الشيخ عبد الرحمن الأخضرى سنة (920هـ/ 1514م) ببلدة بنطيسوس التي تبعد عن بسكرة حوالي (30 كم) من عائلة شريفة عرفت بالعلم والتقوى، والده العالم المدرس محمد الصغير وأخوه الأكبر أحمد الأخضرى كان عالما ومدرسا أيضا أخذ عن كليهما الفقه وعلوم اللغة وعلم الموارث بعد أن حفظ القرآن وأتقن رسمه وتلاوته ثم واصل تعلمه بقسنطينة ثم جامع الزيتونة.

مؤلفاته:

ألف الشيخ الأخضرى في شتى المعارف العقلية والشرعية والفقهية واللغوية والرياضية والفلكية ومن أشهرها:

- السلم المنورق في علم المنطق الذي ترجمه المستشرق الفرنسي لوسيان سنة (1921م) وقد عده من أعظم الكتب العالمية حيث قارنه بكتاب (حديقة الزهور الإغريقية) لمؤلفه كلود لانسلاوا.

- ومن كتبه أيضا منظومة الدرة البيضاء في العرائض والحساب.
 - والجواهر المكنون في علوم البلاغة.
 - وكتاب في فقه العبادات.
 - ومن منظومتان في التصوف تدعى إحداهما اللامية والأخرى القدسية.
 - ومن القدسية قوله في بعض أدياء التصوف:
والرقص والصراخ والتصفيق عمداً بذكر الله لا يليق
وإنما المطلوب في الأذكار الذكر بالخشوع والوقار
- وفاته:

توفي الشيخ عبد الرحمن الأخصري بمسقط رأسه في (983هـ/
1575م)



ترجمة العلامة محمد بن أبي المزمري

هو أبو عبد الله سيدي محمد أبّ بن أحمد، بن عثمان، بن أبي بكر، المزمري نسباً، التواتي مولداً وداراً، ولد بقرية أولاد الحاج ضواحي مدينة أولف التابعة حالياً لبلدية تمقطن دائرة أولف ولاية أدرار. الجزائر.

دراسته و شیوّه:

نشأ محمد بن أب المزمري في مسقط رأسه بقصر أولاد الحاج ضواحي مدينة أولف، وبها تلقى مبادئ علومه الأولى، ثم اتصل بعد ذلك بالشيخ محمد الصالح بن المقداد (ت. ق 12هـ) وبعدها انتقل إلى قصر زاوية كنته، واتصل بالشيخ الفقيه سيدي عمر بن المصطفى بن سيدي عمر الرقادي (ت 1175هـ)، ومكث بالزاوية طويلاً دارساً ومدرساً حتى انتقل منها لعله في مائها متوجهاً إلى مدينة تمنظيط التي درس بها طويلاً، ثم انتقل بعد ذلك إلى عدة مدن وأقطار عربية وإسلامية، واستقر به المطاف أخيراً بمدينة تيميمون شمال ولاية أدرار وبها توفي.

ومن جملة مشايخه وأساتذته أيضاً، يذكر الشيخ عبد الرحمن بن باعمر التتلائي (ت 1189هـ) وهو أحد تلامذته المقربين أنه (أخذ ببلده الفقه عن السيد محمد الصالح بن المقداد وعن الفقيه شيخنا سيدي

عمر الرقادي. أما الحو والعروض فأخبرني ^{أه} لم يأخذهما عن شيخ يعتمد عليه فيهما وأنه فتح الله عليه فيهما على يد صالح. أما الحو فعلى يد العلامة الولي الصالح سيدي أحمد التوجي وأما الحرجية فعلى يد الشيخ ابن عبد الكريم المعيلي.

أما عن صفاته وأخلاقه في التعليم فيقول عنه تلميذه سيدي عبد الرحمن بن باعمر التتلائي (ت 1189هـ): (كان متقماً، مجيداً، فطماً، عارفاً يباحث الشراح في مجلسه بأحسن بحث، إلا أنه كان قليل الإقراء، ضجور على الطلبة، وكان - رحمه الله - ورعاً في الفتوى لا يكاد يجيب في نازلة، ويحيل على غيره ولو كان أدنى مه، وكان متقماً في الضبط لا يتساهل فيه).

تلاميذه.

على الرغم من كثرة شاط بن ائ العلمي، وتعدد رحلاته داخل وخارج الوطن، إلا أن هناك قلة من تلاميذه الذين كتبوا عنه، أو ترجموا له ضمن سلسلة أشياخهم، ولم تسجل كتب التراجم سوى تلميذين بارزين، جاء ذكرهما في كل الأسانيد التي تتحدث عن تلاميذ محمد بن ائ المرمري، أما الأول فهو ابنه ضيف الله، وقد أثر عنهما مآظرات بحوية علة، جاءت في شكل أبيات شعرية تضمنتها بعض حواشي محطوطات المنطقة، وأما تلميذه الثاني فهو الشيخ سيدي عبد الرحمن بن باعمر التتلائي (ت 1198هـ) وقد سجل ذلك بنفسه ضمن سلسلة

مؤلفاته.

- أرجوزة في علم العروض وسماها (وائث الحلل في ذكر ألقاب الزحاف والعلل).

- نظم مقدمة الأجرمية وسماء (نزهة العلوم في نظم نثر ابن أجيروم).

- نظم آخر على الأجرومية من البحر الطويل وسماه (كشف العموم

على مقدمة ابن آجروم).

— أرجوة في علم الكلام.

— أرجوة في مدح الرسول ﷺ.

٢٠٠ - تحليلية القرطاس في الكلام على مسألة الحماس.

١٠ - الذخائر الكنزية في حل ألقاض الهمرية.

١٠ - روضة السريس في مسائل التمرين.

وغير ذلك كثير

وفاته.

في ظهر يوم الاثنين العاشر من جمادى الآخرة سنة ألف ومائة وستين هجرية (ت 1160هـ) ودفن بمدينة تيميمون بمقبرة سيدي عثمان وسط المدينة وقبره إلى جوار الولي الصالح سيدي عثمان أحد أولياء المنطقة.

الترجمة ملخصة من كتاب محمد بن أب المرمري حياته وآثاره
للدكتور أحمد جعفري.



مقدمة النظم مع شرحها

نفتتح بها تعظيماً لربنا سبحانه، وطلباً لمعونه وبركته، واقتداءً
بكتابه العزيز في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (١)
ولأن البدء في الكتابة أو غيرها ببسم الله وحمده والصلاة على النبي
ﷺ مشروع، وهو كذلك في كل أمر مهم، لقوله ﷺ «كل كلام أو أمر
ذي بال لا يفتح بذكر الله ﷻ فهو أبتَر، أو قال: أقطع». رواه أحمد في
المسند وابن ماجه وغيرهما بألفاظ متقاربة، منها: «كل أمر ذي بال لا
يبدأ فيه بذكر الله وببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»، وفي صحيح
ابن حبان وحسنه النووي «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله، فهو
أقطع» ومعناه ناقص البركة.

قال الناظم:

الحمد لله الجزيل النعم مرشد من عن سُبُل الحق عَم

(1) سورة النمل، الآية: 30

الحمد لغة: مطلق الثناء

واصطلاحاً: الثناء بالجميل على الجميل ^{على} جهة التعظيم والتبجيل، وبين الحمد والشكر اللعوي عموم وخصوص، فالشكر لغة هو الحمد مطلقاً، والشكر اصطلاحاً هو صرف العبد لجميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق له، فحقيقة الحمد أن يكون باللسان، أما الشكر فباللسان والجوارح والقلب، وقليل من يصل إلى حقيقة الشكر لذلك قال سبحانه ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ ⁽¹⁾ وقد علق سبحانه الريادة على الشكر فقال ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ ⁽²⁾

وهو سبحانه المستحق لجميع المحامد، ولما علم ربنا عجباً عن حمده حق الحمد حمد نفسه في كتابه الكريم فقال ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ⁽³⁾، روى مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَىٰ عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا».

وقال الحسن: «ما من نعمة إلا والحمد لله أفضل لها»

لطيفة: قال القرطبي في الجامع. الصحيح أن الحمد ثناء على الممدوح بصفاته من غير سبق إحسان، والشكر ثناء على المشكور بما

(1) سورة سبأ، الآية 13

(2) سورة إبراهيم، الآية 7

(3) سورة الفاتحة، الآية 2

• قوله: (الجزيل النعم) أي الكثير النِّعم، والنِّعم جمع نعمة وهي كل ما ينتفع به مما تحمد عاقبته، بخلاف الرزق فهو مما يُنتفع به وقد تسوء عاقبته.

ونعم الله على عبده كثيرة جليلة يعظم ويستحيل إحصاؤها، لذلك قال سبحانه ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١)، وأعظمها على الإطلاق نعمة الإسلام والهداية ثم بعثة الحبيب ﷺ «قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ» يونس، وقد فسر بعض العلماء الفضل بالقرآن أو الإسلام. والرحمة على أنه النبي ﷺ فهو رحمة للعالمين.

• قوله: (مرشد من عن سبيل الحق عم) أي الهادي لمن عمي وضل عن الصراط المستقيم ، والإرشاد هنا تفضُّلٌ ومِنَّةٌ منه سبحانه بدون سابق منا. فالإرشاد نفسه نعمة مما مضى فله الحمد.

ثم صلاة الله يتلوها السلام على رسول الله سيد الأنعام
بعد البسملة والحمد يصلي الناظم رحمه الله على الرحمة المهداة
سيدنا محمد وآله وسلم، وهنا معناها الدعاء، أي اللهم صل وسلم على
سيد المخلوقات كلها، فقد أمرنا الله بالصلاة عليه في كتابه الكريم

23

فقال. ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽¹⁾، قال القرطبي في الجامع (ولا خلاف في أن الصلاة عليه فرض مرة في العمر، وفي كل حين من الواجبات وجوب السس المؤكدة التي لا يسع تركها ولا يعقلها إلا من لا خير فيه) إه، وفضل الصلاة عليه ﷺ عميم فقد روي في الصحيح عنه قال. «من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشر».

وأخرج الطبراني في الأوسط وابن عساكر في تاريخه عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ، لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيَّ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ» وفي رواية يصلون.

واختلف العلماء في الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة المفروضة هل هي واجبة أم مسونة، فقال المالكية بأنها مسونة، ومع ذلك لا يبعي تركها عمدا وعلى تاركها الإثم، وقال بوجوبها الشافعية وتاركها عدهم يعيد الصلاة، ومن المالكية قال بوجوبها ابن المواز واختاره ابن العربي.

ولا يبعي من المؤمن الإتيان بالصلاة عليه ﷺ دون التسليم، فقد روى السائي عن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه أن رسول الله ﷺ جاء ذات يوم والبشر يرى على وجهه فقلت إنا لرى البشرى في وجهك؟ فقال. «إنه أتاني الملك فقال يا محمد إن ربك يقول أما يرضيك أنه

(1) سورة الأحزاب، الآية. 56

لا يصلي عليك أحدٌ إلا صليتُ عليه عشرًا ولا يسلم عليك أحدٌ إلا سلمت عليه عشرًا».

ثم قال الناظم:

ويعد فاعلم أنني قصدت إنجاز ما كنت به وعدت
ويعد فاعلم أنني قصدت إنجاز ما كنت به وعدت
من نظم سهو الشيخ الأخضري معتذرا لكل لَوْدَعِي
من فرط جهلي وقصور فهمي وخطرات لا تزال تهمني
برجَز سميته وهو حري بالعقري في نظم سهو الاخضري
فاللهُ حسي وبه اعتصم من كل ما يشينه أو يصم
ثم أقول وإلى الرحمن أرغب في قبول هذا الشأن

المعنى العام للأبيات:

قوله (ويعد) قال أهل اللغة إنها ظرف مبني على الضم لانقطاعها عن الإضافة ومنها قوله سبحانه ﴿يَلَلُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَبِئْسَ بَعْدُ﴾ (1) الروم، أي وبعد الحمد والصلاة على رسول الله ﷺ هاك المقصود، وقال أبو العباس: معنى أَمَّا بَعْدُ: أَمَّا بَعْدُ ما مَضَى من الكلام فهو كذا وكذا، واختلفوا في أول من نطق بها ف قيل هو سيدنا داود عليه السلام، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾ (2)، أو كما جاء

(1) سورة الروم، الآية: 4

(2) سورة ص، الآية: 20

في الحديث الذي رواه الطبراني في كتابه الأوائل عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
عَنِ السَّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ. دَاوُدُ السَّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ فَضْلُ
الْحِطَابِ» واستبعد الشيخ مولاي أحمد رحمه هذا القول لأن سيدنا
داود أعجمي وهي عربية فقال: (إلا أن يرد أول من ينطق بمرادفها في
فصل الحطاب) إه، وقيل أول من ينطق بها هو قُس بن ساعدة بن حذافة
بن زهير ابن إباد بن رار الإيادي، من حكماء العرب وقيل غيرهما.

فاعلم أيها الطالب أو القارئ أو المتعلم أنني قصدت تنظيم هذه
الآيات ما كنت وعدت به من قبل من جمع ونظم باب السهو في الصلاة
من كتاب الشيخ الأخضرى - رحمه الله -.

والنظم هو كل كلام موزون المرتبط له معنى وقافية

ومث الأخضرى هو كتاب صغير في أمور الديانة والأخلاق والطهارة
والصلاة وما يلحقها، برك الله فيه ووضع له القبول في الأرض وقد خصه
صاحبه للولدان والمبتدئين في طلب الفقه وأمور الديانة.

معتذرا لكل لبيب فطن عالم، لذلك يسعي على قارئ الكتاب أن
يتأدب مع المؤلف ويحسن الظن به ويعفو عن الرلات وبسه عليها ولا
يشع على صاحبها إلا إذا ظهر منه ما يحالف الإجماع أو يخرق العادة
ومن ستر مؤمنا ستره الله يوم القيامة، ولا يتجرأ على التخطئة وربما هو
المخطئ من حيث يظن الصواب والله الهادي.

ثم بين - رحمه الله - أن اعتذاره إنما صدر منه لكثرة جهله وقلة

فهمه وما يخطر على باله من خواطر الدنيا والآخرة وما يتتابع من همومها وكدرها، وتهمي بمعنى تتابع وهي من هَمِيَ المَزْنُ أي تتابع.

قلت: فإذا اعتذر هو ﷺ بما قال، فما يقول الواحد منا وهو في حكم الصبي أمام هؤلاء العلماء الربانيين؟ نسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة يارب العالمين.

وقوله: (برجز) أي نظمت هذه القصيدة على بحر الرجز وهو أحد بحور الشعر التي اعتاد الفقهاء أن ينظموا بها العلوم ليُسر نظمها وحفظها وتناوله والتصرف فيه إذ لاقافية ثابتة له وتفعيلته:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

ثم قال: سميته بالعبقري وهو حَرِيٌّ بهاته التسمية أي حقيق بها، والعبقري منسوب إلى عبقر وهو موضع بالبادية كثير الجن قاله في لسان العرب، والمعنى كل عمل فيه كمال وإبداع وتفنن وقيل الرجل السيد النابغة المتفوق ومنه قول النبي ﷺ في سيدنا عمر «فلم أر عبقرياً في الناس يفري فَرِيَهُ» انظر تاج العروس ولسان العرب.

ثم قال: فالله حسبي وعليه توكلتي وهو سندي ومُعيني وبه اعتصم أي أتحنظ وإليه ألجأ من كل ما يشين ويعيب النظم من خطأ أو زلل أو حتى يشينه من الناس بقصد الانتقاص من قدر النظم أو يقطع صلته بالناس

ثم أقول في هذا المقام وأرفع أمري إلى الرحمن سبحانه أن يقبل

مني هذا العمل خالصا لوجهه الكريم

وبحن نقول كذلك. اللهم تقبل منه نظمه واجعله في ميران حساته
وتقبل مني هذا الشرح واجعله خالصا لوجهك الكريم وتقبل من كل من
قرأه وبظر فيه وبشره وحُطه من شر الحاسدين يارب العالمين.



باب سجود السهو

بَابُ سَجُودِ السَّهْوِ سُنْ فاسمعا ليزيد أو نقصان أو هُما معا
فالنقص قد سُنْ له القبلي والزَّيْدُ قد سُنْ له البعدي
الباب اصطلاحاً: هو اسم لطائفة من مسائل العلم المشتركة في
حكم واحد

السهو لغة: هو الذهول عن الشيء أو الغفلة عنه وفي الفرق بينه
وبين النسيان قال الكفوي (النسيان زوال الصورة عن القوة المدركة مع
بقائها في الحافظة، والسهو زوالها عنهما معاً)

والسهو مستنكح وغير مستنكح كالشك، والفرق بينهما هو:

سجود السهو: هو عبارة عن سجدتين يسجدهما المصلي بعد
تمام صلاته إما قبل السلام أو بعده حسب الخلل الذي حصل له في
صلاته سهواً، قال الشيخ مولاي أحمد - رحمه الله - (إضافة السجود
للسهو من إضافة المسبب غالباً لأنه قد يكون سببه العمد كما إذا طول ^{إذ}
في محمل لا يشرع فيه التطويل كما إذا طول في الرفع من الركوع أو
السجود)

تنبيه: اعلم أخي الحبيب أن الله رفع عن أمة الحبيب ﷺ المشقة
والحرج فلم يوجب على الساهي إعادة الصلاة ولكن باستدراك النقص

في السس أو الريادة فيها أو في الفرائض وهو باب عظيم من أبواب الصلاة يجب إتقانه والتمكّن منه

قال الإمام ابن العربي في القبس شرح الموطأ (هذا باب عظيم في الفقه أحاديثه كثيرة ومسائله عظيمة وفروعه متشعبة ومتشعبة يذهب العمر في تحصيلها ولا يتمكّن العبد من تفصيلها فعليكم أن تحفظوا أصولها وتربطوا فصولها ثم تركبوا عليها ما يليق بها وتطرحوا الباقي عن أنفسكم) إهـ.

قوله. ستة فاسمعا ذكر الماظم وغيره أن سجود السهو يعتبر سنة عند حصول موجه من ريادة أو نقص، أما نقص الأركان.

والأدلة كثيرة على ذلك منها عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال. «إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس » الموطأ.

وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال. «سجدتا السهو تجريان عن كل ريادة أو نقص » أبو يعلى والبرار والطبراني في الأوسط.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال ﷺ: «من راد في صلاته أو نقص فليسجد سجدتان » متفق عليه.

ويكون سجود السهو لريد أو نقصان أو هما معا أو الشك فيهما: فوجوه سجود القبلي سبعة وهي.

1 عند تحقق النقصان

2. عند الشك فيه

3. عند اجتماع الزيادة والنقصان محققان

4. عند اجتماع الزيادة والنقصان مشكوكان

5. عندما يكون أحدهما مشكوك والآخر محقق

6. العكس

7. عندما يقع منه شيء لا يدري ماهو

ففي كل هذه الحالات يسن سجود القبلي بدليل ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أمنا عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ «سها قبل التمام فسجد سجدي السهو قبل أن يسلم وقال: من سها قبل التمام سجد سجدي السهو قبل أن يسلم، وإن سها بعد التمام سجد سجدي السهو بعد أن يسلم» والحديث ضعفه العلماء لكن على معناه العمل عندنا.

ووجوه العبدى اثنان فقط هما:

1. عند تحقق الزيادة فقط

2. وعند الشك في الزيادة ففي الحالتين يسن سجود البعدي لما

جرى عليه العمل.

محل سجود السهو

اختلف العلماء في محل سجود السهو، هل هو قبل السلام أو بعده أو التفريق بين القبلي والبعدي على خمسة مذاهب ولكل أدلته وحججه:

• مذهب الأحناف: سجود السهو عندهم كله بعد السلام، سواء لنقص أو زيادة، قال الشرقاوي في نور البيان (من سها وترك واجبا أو أخر فرضا أو زاد فعلا وفي الوقت سعة فعليه أن يسجد سجدة بعد السلام بتشهد وسلام إن كان إماما أو منفردا) انتهى من نور البيان في فقه أبي حنيفة النعمان

• مذهب المالكية: المالكية يفرقون بين النقص والزيادة فيسجدون القبلي للنقص أو الشك فيه ويسجدون البعدي للزيادة أو الشك فيها وهو محل بحث الكتاب كله

• مذهب الشافعية: السجود كله عندهم قبل السلام، قال الشرييني في شرحه على مختصر أبي شجاع (وسجود السهو سجدة واحدة لاقتصاره ﷺ عليهما في قصة ذي اليمين مع تعدده ومحلّه بعد تشهده وقبل السلام).

- مذهب الحنابلة: يسجدون في مواضع سجود النبي ﷺ كما هي والباقي يتبعون فيه تفصيل المالكية.
- مذهب الظاهرية: يسجدون في مواضع سجود النبي ﷺ فقط ولا يسجدون في غيرها.



مواضع سجود النبي ﷺ

سجد النبي ﷺ للسُّبُح في خمس مواضع ذكرها العلماء في مصنفاتهم هي:

1. شك في عدد الركعات فسجد كما جاء في الحديث عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِنَّمَا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» (1).

2. قام من ركعتين ولم يتشهد فسجد كما جاء في الحديث عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ» (2).

3. سلم من ركعتين فسجد كما جاء في حديث ذي اليدين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ - أَيِ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا.

(1) أخرجه مسلم

(2) متفق عليه

قَالَ. فَصَلَّى بِأَرْكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشْيَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا قَصُرَتِ الصَّلَاةُ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طُولٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالَ. يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ. لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ فَقَالَ. أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ - أَيُّ مُحَمَّدٍ بَنِ سِيرِينَ - ثُمَّ سَلَّمَ؟ فَيَقُولُ: نُبِّئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ. ثُمَّ سَلَّمَ ⁽¹⁾

4. سلم من ثلاث ركعات فسجد كما جاء في الحديث عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طُولٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرَ لَهُ صَبِيغَهُ، وَخَرَجَ غَضَبَانُ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّاسِ. فَقَالَ أَصَدَقَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَصَلَّى رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ⁽²⁾»

5. شك في ركعة خامسة فسجد كما جاء في حديث ابن مسعود

(1) متفق عليه

(2) أخرجه مسلم

المتفق عليه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: صَلَّيْتُ خَمْسًا. فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ ». وفي رواية لمسلم بلفظ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسًا فَلَمَّا انْقَلَبَ تَوَشَّشَ الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: لَا. قَالُوا: فَإِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا. فَأَنْقَلَبَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ ».

وجمعها بعضهم فقال:

سجد النبي لسهوه خمسا أتت مثل القمر
قد شك في عدد الركوع وخامس فاق الزهر
وأتى السلام من اثنتين كذا الثلاث هي الغرر
ترك التشهد قائما من ركعتين أتى الخبر
وقال غيره:

سها النبي في الصلاة فاعلما من اثنتين وقيام منهما
كذا إلى خامسة قد وقفا وأنه لسورة قد حذف
فإن قيل: كيف يسهو النبي ﷺ وقلبه معلق بربه؟

قلت: أما السهو كالذي يقع منا فهو مستحيل في حقه ﷺ فقد روى مالك في الموطأ قال: «مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنِّي لِأَنْسَى، أَوْ أَنْسَى لِأَنْسَنَ » قال ابن عبد البر - بعد أن تكلم في سند الحديث - وَمَعْنَاهُ صَحِيحٌ فِي الْأُصُولِ، وَقَدْ مَضَتْ آثَارٌ فِي بَابِ نَوْمِهِ، عَنِ الصَّلَاةِ،

38

حكم التشهد قبل سجود القبلي والبعدي

ثم قال الناظم - رحمه الله -:

وقبل قبلي وبعده جرى تشهد وبعده بعدي يرى
 مع سلام آخر وإن يكن زيد مع النقصان فالقبلي يُسن
 سجود القبلي لا يحتاج إلى نية لانسحاب نية الصلاة عليه كما
 أفاده الخرشي والرهوني.

أما البعدي فالنية فيه واجبة شرطاً، والتكبيرة والتشهد سنة فيه.

واعلم أنه في سجود القبلي يكون التشهد قبله وهو تشهد الصلاة
 ثم بعده ولا يدعو بل يسلم مباشرة، والأصل في ذلك حديث عمران بن
 حصين (أن النبي ﷺ صلى بهم فسها فسجد سجدين ثم تشهد ثم
 سلم) رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب، وقيل لا يعيد التشهد
 وبه قال ابن أبي زيد وابن عبد البر في الاستذكار ثم قال في الكافي
 بالتخير فقال (وهو مخير في الذي قبل السلام إن شاء تشهد وإن شاء
 لم يتشهد فكلاهما مروي عن مالك)، وقيل لأن السلام يكون عقيب
 التشهد اعتباراً بالصلاة التي لا سهو فيها قاله القاضي في المعونة

أما البعدي فيستحب بعده التشهد، أما السلام فواجب غير شرط.

قال الليث ابن سعد (إني لأستحسن أن يتشهد في سجدتي السهو

ويسلم فيهما) وهو مروي عن ابن عباس وعبد الله بن مسعود والحجوي
وقتاده والحكم وحماد ومالك وبه قال الثوري والشافعي والأوزاعي وأحمد
في سجود البعدي.

وحكي عن عطاء قوله. (إن شاء تشهد وإن شاء سلم مباشرة)

وهل يحرم للبعدي أولاً أو إن سها وطال؟ قال ابن عطاء الله المشهور
افتقاره إلى الإحرام، وأطلق، قال لاستقلاله بنفسه وقاله في المدونة عن
مالك، وفي الموازية نعي الإحرام عن مالك، ولا ابن القاسم في المجموعة
إن سها وطال

وقوله. (وإن يكن إلى آخره) معناه إذا اجتمعت الريادة مع النقصان
يعلب النقصان ويسجد القبلي لأنه جبر للنقص الواقع فيها قال ابن
عاشر (والنقص غلب إن ورد).

لطيفة: قال القاضي عبد الوهاب في المعونة (وإنما قلنا إنه إذا
اجتمع ريادة ونقصان سجد لهما قبل السلام فلائنه لا يخلو من ثلاثة
أحوال هي. إما ألا يسجد أصلاً وذلك غير جائز بالاتفاق، أو أن يسجد
أربع سجعات وذلك غير جائز لأنه خلاف للأصول، أو أن يعلّب أحدهما
فكان النقصان أولى بالتعليب لأنه جبران، وسجود الريادة شكر وإرغام
للشيطان، ولا يجوز أن يؤتى بسجود الشكر على ترك صلاة باقصة، ولا
أن يرغم الشيطان بترك الصلاة باقصة غير مكتملة فلذلك وجب تعليب
النقصان) إهـ.

والتكبير فيهما سنة حال السجود والرفع منه كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه «في قصة ذي اليدين حين أخبر النبي ﷺ بسهوه في الصلاة، قال ﷺ: أكما يقول ذو اليدين؟ فقالوا: نعم، فتقدم فصلى ما ترك، ثم سلم، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر، ثم سلم».



حكم من نسي البعدي أو القبلي

ثم قال - رحمه الله :-

وتارك البعدي يسجد متى ذكره ولو بطول يا فتى
 وذاكر القبلي بقرب يسجد ويعمد طول لا ولكن تفسد
 صلاته إن عن ثلاث سنن لزمه لا عن أقل فاعتن

أي من نسي سجود البعدي في محله ووقته يسجده أبدا متى ما
 تذكره ولو بعد مدة طويلة بل ولو بعد سنين لأنه ترغيم للشيطان. هذا إذ
 كان البعدي للفرض، أما إن كان لنافلة فلا يسجده، لأن النافلة بذاتها لا
 تقضى فما بالك بسجودها، قال مالك في المدونة (ينبغي الإحرام - أي
 لسجود البعدي - مطلقا ولابن القاسم: يُحرم إن سها وطال).

قال مالك في المدونة (فمن وجب عليه سجود السهو بعد السلام
 فتركه فليسجدهما ولو بعد شهر) إهـ.

وقال في المدونة: (ومن ذكر سجودا بعديا من صلاة مضت وهو في
 فريضة أو نافلة لم تفسد عليه واحدة منهما فإذا فرغ مما هو فيه سجدا) إهـ.

وقوله (وذاكر القبلي .. إلخ): أي من تذكر قبلها ترتب عليه ولم
 يسجده في محله يسجده بعديا بنية القبلي إن كان قريب الخروج من
 الصلاة، أما إن بُعد وطال الفارق الزماني فلا يسجده إن ترتب عن سنتين

وواحدة من باب أولى، وأما إن ترتب عن ثلاث سنس فأكثر وطال الفارق الرماني فإن صلاته تبطل وعليه الإعادة وجوبا، وهو المشهور، ويقابله عدم البطلان، وهو رواية عن مالك مراعاة للحلاف مع الأحاف الذين يقولون بجعل السجود كله بعد السلام.

قال مالك في المدونة (ومن ذكر أنه لم يسجد لسهوه بحضرة ما سلم (أي نفس الصلاة) وسهوه الذي وجب عليه قبل السلام فليسجدهما وليسلم).

فرع: واختلف العلماء في جواز تقديم البعدي بين الحرمة والجواز وتأخير القبلي بين الجواز والكراهة والذي يظهر هنا أن مراعاة الحلاف من أصول مذهبنا فيجب الرجوع إلى هذا الأصل فعليه يجوز تقديم البعدي وتأخير القبلي للإمتنان لا استهراء بأدلة العلماء وإن كان ذلك خلاف الأولى.

ومع ذلك فإن ابن القاسم حين سئل قال (قلت لابن القاسم فإن وجب على رجل سجود السهو بعد السلام فسجدهما قبل السلام؟ قال. لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وأرجو أن يجزأ عنه).

تنبيه. اختلف العلماء في تقدير الطول هنا فقال أشهب هو الخروج من المسجد وقال ابن القاسم يحده العرف وصحح قول ابن القاسم أكثر العلماء ومهم الشيخ مولاي أحمد الطاهري ونظمه - رحمه الله - في قوله.

الطول عندهم بحد العرف وما يراه الناس طولاً يكفي
 ويؤيد قول ابن القاسم حديث معاوية بن خديج « أن رسول الله ﷺ
 صلى يوماً فسلم وقد بقيت من الصلاة ركعة فأدركه رجل فقال: نسيت
 من الصلاة ركعة فرجع فدخل المسجد وأمر بلالا فأقام الصلاة فصلى
 للناس ركعة... الحديث » رواه أبو داود والنسائي والرجل هو طلحة بن
 عبيد الله

وقوله: (ولكن تفسد صلاته... إلخ) معناه كما سبق: من تترتب عليه
 القبلي نتيجة تركه لثلاث سنن فأكثر ولم يسجد حتى طال عليه الزمن
 بالعرف، فإن صلاته تبطل وعليه وإعادتها وهو المشهور في المذهب،
 ويقابله القول بعدم البطلان قال الشيخ مولاي أحمد (وقولهم إنها تبطل
 إن كان مرتباً على ثلاث سنن هو المشهور ومقابله أنها لا تبطل) مثل أن
 يترك سورة فهي تتضمن ثلاث سنن وهي السورة في نفسها والقيام لها
 وكونها سرا أو جهراً، قال مالك في المدونة (وَأَمَّا الَّذِي يَنْسَى سَمِعَ اللَّهُ
 لِمَنْ حَمِدَهُ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ أَوْ مِنَ التَّكْبِيرِ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَرَى عَلَيْهِ إِعَادَةَ إِذَا
 طَالَ كَلَامُهُ أَوْ قَامَ فَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ)

أما من ترك سنة مؤكدة عمداً أو سنتين خفيفتين فلا تبطل صلاته
 على الراجح عند مالك وابن القاسم وعليه أن يستغفر ويتوب لله لأن
 السجود إنما شرع لجبر السهو، قال الدردير في شرحه الكبير (وَهَلْ
 تَبْطُلُ (بِتَعَمُّدِ تَرْكِ يُمْنَةٍ) مُؤَكَّدَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَى سُنَنِهَا دَاخِلَةِ الصَّلَاةِ وَالْمُرَادُ
 الْجِنْسُ الصَّادِقُ بِالْمُتَعَدِّ وَمِثْلُهَا السُّنَّتَانِ الْخَفِيفَتَانِ الدَّاخِلَتَانِ مِنْ فُذِّ

أما ترك المندوب أو سنة خفيفة فلا شيء عليه كتركه للمنوت مثلا بل تبطل الصلاة إن سجد القبلي لترك مندوب.

وقوله (بل لا يرى.. إلخ): أي لا يرى العلماء سجود القبلي إلا لمن نقص سنتين فأكثر من السنن المؤكدة الثمان وجمعها بعضهم فقال: سينان شينان كذا جيمان تاءان عد السنن الثمان فالسينان السر والسورة، والشينان التشهد الأول والثاني، والجيمان الجهر والجلوس، والتاءان التكبير سوى تكبيرة الإحرام والتحميد.

والدليل عليه فعل النبي ﷺ ففي كل الروايات أنه لم يسجد لنقص فريضة ولا فضيلة، بل سجد لنقص السنن فقط بخلاف الزيادة فليرجع لحديث سجود النبي ﷺ القبلي حديث عبد الله ابن بحينة السابق.

وقوله: (وسنة واحدة لا يسجد.. إلخ): معناه أن من ترك سنة واحدة غير مؤكدة فلا يسجد لها، قال في التوضيح (وإنما يسجد للمؤكد منها وهي ثمان قراءة ما زاد على أم القرآن.. إلخ) أما السر والجهر في محلها فيسجد لهما اتفاقا في المذهب، ومحل السجود في السر والجهر هنا إذا كانا في الفاتحة مع السورة أو الفاتحة وحدها، أما السورة وحدها فإن جهر فيها مرة أو أسر مرة فلا يسجد إلا إذا تكرر مرتين فأكثر لخفة الأمر فيها قال الدردير في شرح المختصر (كَتَرَكْ جَهْرٍ بِفَاتِحَةٍ وَلَوْ مَرَّةً وَأَوَّلَى مَعَ سُورَةٍ أَوْ بِسُورَةٍ فَقَطَّ مِنْ رُكْعَتَيْنِ لِأَنَّهُ فِيهَا سُنَّةٌ خَفِيفَةٌ. وَفِي الْفَاتِحَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَأَتَى بِحَرْكَةِ اللِّسَانِ فَإِنْ أَسْمَعَ نَفْسَهُ فَلَا يَسْجُدْ)، ثم

قال. (أَوْ تَرَكَ سِرًّا بِفَرْضٍ كَظُهُرٍ وَأَبْدَلَهُ بِمَا زَادَ عَلَى أَقَلِّ الْجَهْرِ بِفَاتِحَةٍ
وَحَدَّهَا وَلَوْ فِي رُكْعَةٍ وَأَوَّلَى مَعَ سُورَةٍ أَوْ بِسُورَةٍ وَحَدَّهَا فِي رُكْعَتَيْنِ فَيَسْجُدُ
بَعْدَ السَّلَامِ لِمَحْضِ الرِّيَادَةِ).



حَكْمُ الْإِسْرَارِ فِي مَحَلِّ الْجَهْرِ وَالْعَكْسِ

ثم قال الناظم:

فمن أسرف في محل جهر سجد من قبل السلام فادر
 ويسجد البعدي من جهر في محل سر فتدبر وأعرف
 الجهر في محل السر أو السر في محل الجهر لا تبطل به الصلاة،
 لكن يسن كل منهما في محله، ويسجد لسهوهما عند المالكية قبل
 السلام إن أسرف في محل الجهر، ويعدّه إن جهر في محل السر.

جاء في مواهب الجليل للحطاب ومن المدونة: قال مالك: (ومن
 سها فأسرف فيها يجهر فيه سجد قبل السلام، وإن جهر فيما يسر فيه
 سجد بعد السلام، وإن كان شيئاً خفيفاً من جهر أو إسرار وكإعلانه بالآية
 ونحوها في الإسرار فلا سجود عليه) انتهى.

ولذلك لم يعزه ابن عرفة إلا للمدونة والله أعلم (إه

أما تعمد الجهر في محل السر أو العكس، فقد اختلف المالكية
 في بطلان صلاة فاعله والمشهور عدم البطلان، ففي الجهر قال خليل
 في التوضيح (واختلف إذا فعل ذلك متعمدا فقال أصبغ يستغفر الله ولا
 شيء عليه، وقال الطليطلي تبطل)، وفي السر قال: (واختلف إذا أسرف
 فيما يُجهر فيه متعمدا فقال ابن القاسم يعيد ويعيدون في الوقت، وقال

عيسى ابن ديار يعيدون أبدا، وقال أصبغ يستغفر الله ولا شيء عليه)
وقال ابن كانة تبطل وشهره ابن رشد في البيان لتلاعبه بهيئة
الصلاة

وسبب الحلاف كما نقل الحطاب في المواهب قال. (قال
الرجراجي في ترك السس. وأما على طريقة العمدة فلا يخلو إما أن يترك
سنة أو سسا فإن ترك سنة واحدة عامدا كالسورة التي مع أم القرآن أو ترك
الإقامة فقليل يستعمر الله ولا شيء عليه وقيل يعيد أبدا، وسبب الحلاف
المتهاون بالسس هل هو كتارك المرض أم لا؟ فإن كان سسا فإنه يعيد
الصلاة، وقال في المقدمات في باب السهو وأما النقص على طريق
العمدة فإن كان في رخصة أبطل الصلاة كان من الأقوال أو من الأفعال، وإن
كان سنة واحدة فقليل تبطل الصلاة، وقيل. يستعفر الله ولا شيء عليه
وإن كثرت السس التي تركت عمدا بطلت الصلاة) انتهى.

تنبيه. أما من تذكر أثناء القراءة أنه يسر في محل الجهر أو العكس
فقال الحرشي عند قول خليل. (وإعادة سورة فقط لهما) أي (ولا سجود
في إعادة السورة لأجل الجهر أو السر حيث قرأها على خلاف سنتها
وتذكر ذلك قبل الانحاء فرجع وأتى بها على سنتها لحفة ذلك، واحتتر
بقوله فقط مما لو أعاد أم القرآن والسورة أو أم القرآن فقط للسر حيث
قرأها جهر أو للجهر حيث قرأها سر وتذكر ذلك قبل الانحاء فإنه
يسجد) انتهى.

كذلك من سهوا بها تكلما يسيرا أو من ركعتين سلما

بمعنى أنه يترتب سجود البعدي على من تكلم كلاما يسيرا ساهيا في صلاته، فعن معاوية بن الحكم السلمي قال: (بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاتَّكَلَأُ أُمَامَهُ، مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ؟ فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَازِهِمْ فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُضْمِتُونِي سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَآبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، وَاللَّهِ مَا قَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي، وَلَا سَتَمَنِي، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَضْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ التَّنْسِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّهْلِيلُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ، وَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ) محل الشاهد منه وتمام الحديث في مسلم وأبي داود والنسائي

وفي كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني المالكي (وكل سهو سهاء الإمام، أو الفذ، أو المأموم في بعض الصور في الصلاة المفروضة، أو النافلة على ما في المدونة بزيادة يسيرة سواء كانت من غير أقوال الصلاة كالتكلم ساهيا، أو كانت من جنس أفعال الصلاة كالركوع والسجود فليسجد له - أي للسهو - على جهة السنية على ما في المختصر)

أما الكلام عمداً في غير مصلحة الصلاة فمبطل لها، فعن زيد بن أرقم قال (كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل منا صاحبه وهو إلى جنبه

في الصلاة حتى برلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فأمرنا بالسكوت وبهيا عن الكلام (روه الجماعة. وسيأتي بيانه في المبطلات بحول الله.

وقوله. (من ركعتين سلم): معناه. كذلك يترتب سجود البعدي على من سلم من الصلاة من ركعتين ساهيا أو ناسيا، فإن تذكر بعد سلامه مباشرة أو بوقت قصير بحسب العرف، فهذا عليه أن يقوم بإكمال ما تبقى من صلاته ثم يسلم ثم يسجد للسجود ثم يسلم، أما إن طال الفصل (عُرفا) كأن يتحدث بغير أمر الصلاة طويلا وبحو ذلك فهذا يعيد الصلاة كاملة وجوبا.

ودليل ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال. «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ - أَي الظهر أو العصر - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ سَمَاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا. قَالَ. فَصَلَّى بِمَا رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَلَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا قَصُرَتِ الصَّلَاةُ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالَ. يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَسِيتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ. لَمْ أَنَسْ وَلَمْ تُقْصِرْ فَقَالَ. أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ - أَي محمد بن سيرين - . ثُمَّ سَلَّمَ؟ فَيَقُولُ. بُنِنْتُ

أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ « متفق عليه.

ثم قال الناظم:

أو زاد سهوا ركعة أو ركعتين لا المثل فهو مبطل من دون مين
وكذلك يسجد البعدي من زاد ركعة أو ركعتين سهواً ولم يعلم إلا
بعد فراغه منها، أما إن علم في أثناء الركعة الزائدة فإنه يجلس في الحال،
ويتشهد إن لم يكن تشهد، ثم يسجد للسهو ويسلم وإن كان إماماً؛ لزم
من علم من المأمومين بالزيادة والنقص تنبيهه بأن يسبحوا له، ويلزم
الإمام حينئذ الرجوع إلى تنبيههم إذا لم يعجز بصواب نفسه؛ لأنه رجوع
إلى صواب. ودليلاً فعل النبي ﷺ لما قام إلى خامسة كما عند أبي داود
من حديث عبد الله قال ﷺ الظهر خمسا فقليل له: أزيد في الصلاة؟
قال: وما ذاك. قال: صليت خمسا فسجد سجدة بعد ما سلم «.

وقوله: (لا المثل فهو مبطل من دون مين) فمن زاد في صلاته
مثلاً سهواً كأن صلى الظهر أو العصر ثمانية أو صلى الصبح أربعاً أو
المغرب سبعا فإن صلاته تبطل من دون مين وهو الكذب، والمعتبر هنا
رفعه من ركوع الثامنة في الرباعية ورفعه من السابعة في المغرب والرباعية
من الصبح فمتى رفع من الركوع سهواً تبطل مباشرة. أما إذ تذكر فإنه
يرجع ويسجد البعدي وهو المشهور، ويقابله عدم البطلان.

حكم من شك في ركعة أو سجدة

قال الباقر.

من شك في ركعة أو في سجدة أتى بها وليسجدن بعده أي. من شك في ركعة أو سجدة ولم يتبين له اليقين هل أتى بها أم لا فإنه يبني على الأقل وهو اليقين المحقق عنده ويأتي بها ويسجد بعد السلام والقاعدة أن الشك في النقصان كالتحقق والذمة لم تبرأ، وقال ابن لباية يسجد قبل السلام لحديث أبي سعيد قال. «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِنَّمَا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» (1)

وسجود البعدي هنا عند المالكية بناء على أنها قد تكون محض زيادة، وإلا فقد ورد في حديث عطاء ابن يسار سجود القبلي فيها فعن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال. «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى. أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا - فليصل ركعة، وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، فإن كانت الركعة التي صلى خامسة - شفعها

(1) أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه.

بهاتين السجديتين، وإن كانت رابعة فالسجدة ترغيم للشيطان .»

ثم قال الناظم.

والشك في النقصان كالتحقق قاعدة فاجزم بها وحقق

هذه قاعدة من قواعد الفقه استنبطها الفقهاء من حديث رواه مسلم عن أبي سعيد الحدي مرفوعاً (إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً، فليطرح الشك، وليبس على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفع له صلاته، وإن كان صلى تماماً كانتا ترغيماً للشيطان)

والشك لغة: هو مطلق التردد وهو عند الفقهاء تردد العمل بين الوقوع وعدمه، وعند الأصوليين هو استواء طرفي الشيء بحيث لا يميل القلب إلى جهة مهما ولا تترجح عنده أحدهما، فإن ترجحت كفة أحدهما فهو الظن، فإن طرح الظن فهو الظن العالب ويعبر عنه باليقين أو العلم وإن لم يترجح فهو الوهم واليقين هو جرم القلب المستند إلى دليل لا يحتمل نقيضه

وهذه القاعدة فرع عن أصلها وهي قاعدة (اليقين لا يرول بالشك) ولها فروع كثيرة قال السيوطي (اعلم أن هذه القاعدة تدخل في جميع أبواب الفقه والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة أرباع الفقه أو أكثر) الأشباه والنظائر للسيوطي.

ومعناها العام. أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن

خلاف ذلك وأنه لا أثر للشك الطارئ بعدها، فمن توضأ ثم شك في الحدث، لم يلزمه إعادة الوضوء لأن اليقين لا يزول بالشك، ومن أحدث ثم شك في كونه توضأ بعده، فهو محدث وعليه الوضوء، لأن اليقين لا يزول بالشك.

وقد ذهب بعض المالكية لهذا القول إعمالاً للمقادة، لأن المتوضئ مستصحب للطهارة، وحكم الاستصحاب لا ينقطع إلا بالعلم أو الظن الغالب ولا ينقطع بالشك فلزم طرح الشك لأنه من باب الشك في المانع وهو لا يؤثر (أنظر تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية للصادق الغرياني)، وهو خلاف المشهور عند المالكية فالمشهور عندنا أن من شك في الحدث بعد الوضوء وجب عليه أن يعيد الوضوء بناء على قواعد أخرى تجتمع مع بعضها وهي (الشك في الشرط يوجب الشك في المشروط) قواعد المقرري، وقاعدة (الذمة إذا عمرت بيقين فلا تبرأ إلا بيقين)، وقاعدة (الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر)، لأن الشك في الحدث يوجب الشك في الوضوء فلو صلى مع انتقاض ظنه في الطهارة لم تبرأ ذمته إجماعاً، (انظر تطبيقات قواعد الفقه للغرياني، والقواعد الكلية للدكتور الداودي، وقواعد الفقه للدكتور محمد الدردابي)

وللدكتور الصادق الغرياني حفظه الله كلام طويل جميل انظره للفائدة في التفصيل بين الشك والوهم والله أعلم.

ثم قال الناظم

من شك حال قربه هل سلم من غير سجود لزم ما
من شك هل سلم من صلاته أولم يسلم وهو قريب عهد بالصلاة
(عرفا) فعليه أن يرجع إلى الجلوس ويكبر تكبيرة وهو جالس ليحرم بها
ويتشهد ليكون آخر فعل قبل التسليمة ثم يسلم ويسجد البعدي، أما
إن كان لم يبرح مكانه أصلا فيسلم فقط من غير تكبير ولا تشهد ولا
سجود عليه لحفة الأمر وهو مقصود الناظم هنا، أما إن بعد الأمر وطال
المصل عرفاً أو أتى بكلام كثير أو حركة مبطللة وبحو ذلك بطلت صلاته
وعليه إعادتها.

قال الناظم

من كُثرت شكوكه واستنكح الفنى ولا يلزمه أن يصلح
لكن عليه مطلقاً أن يسجد بعد سلامه على ما اعتُمد
الاستنكاح. مصطلح يطلقه الفقهاء على من كثر منه الشك، بأن
كان يعتريه ولو مرة في اليوم، وهو ما يعبر عنه في المصطلح النفسي
والطبي بالوسواس القهري.

وفي الموطأ عن مالك رحمه الله أنه بلغه أن رجلاً سأل القاسم بن محمد
فقال (إني أهِمُّ في صلاتي فيكثر ذلك علي. فقال القاسم بن محمد.
امض في صلاتك فإنه لن يذهب عك حتى تنصرف وأنت تقول ما
أتممت صلاتي)

• قال الشيخ عليش في الفتاوى مبينا ضابط من استنكحه الشك وحكمه: (ضَابِطُ اسْتِنكَاحِ الشَّكِّ إِيثَانُهُ كُلَّ يَوْمٍ وَلَوْ مَرَّةً سِوَاءَ اتَّفَقَتْ صَفَةُ إِيثَانِهِ أَوْ اخْتَلَفَتْ، كَأَنَّهُ يَوْمًا فِي نِيَّتِهِ، وَيَوْمًا فِي تَكْبِيرَةِ إِحْرَامِهِ، وَيَوْمًا فِي الْفَاتِحَةِ، وَيَوْمًا فِي الرُّكُوعِ، وَيَوْمًا فِي السُّجُودِ، وَيَوْمًا فِي السَّلَامِ وَنَحْوِ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ أَتَاهُ يَوْمًا وَفَارَقَهُ يَوْمًا فَلَيْسَ اسْتِنكَاحًا وَحُكْمُهُ وَجُوبُ طَرَجِهِ، وَاللَّهُوُ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ وَالْبِنَاءُ عَلَى الْأَكْثَرِ لَثَلَا يُعْتَبَرُ، وَيُسْتَرْسَلُ مَعَهُ حَتَّى لِلْإِيمَانِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ كَثِيرًا فِي كَثِيرٍ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ وَيُنْدَبُ السُّجُودُ بَعْدَ السَّلَامِ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ، سَمِعَ أَشْهَبُ مَالِكًا يَقُولُ: وَمَنْ شَكَّ فِي قِرَاءَةِ أَمِّ الْقُرْآنِ فَإِنْ كَثُرَ هَذَا عَلَيْهِ لَهَا عَنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ فَلْيَقْرَأْ وَكَذَا سَائِرُ مَا شَكَّ فِيهِ). انتهى

قلت: يلهو عنه أي يُغفله ولا يلتفت له أصلا وهو أحسن علاج له

• وفرق المالكية بين الشك المستنكح والسهو المستنكح - مرّ علينا في تعريف السهو فراجعوه ولا بأس بإعادته - قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير: (واعلم أَنَّ الشَّكَّ مُسْتَنَكَحٌ وَغَيْرُ مُسْتَنَكَحٍ وَالسَّهْوُ كَذَلِكَ. فَالشَّكُّ الْمُسْتَنَكَحُ هُوَ أَنْ يَعْتَرِيَ الْمُصَلِّي كَثِيرًا بِأَنْ يَشُكَّ كُلَّ يَوْمٍ وَلَوْ مَرَّةً هَلْ زَادَ أَوْ نَقَصَ أَوْ لَا؟ أَوْ هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا؟ وَلَا يَتَيَقَّنُ شَيْئًا يَبْنِي عَلَيْهِ، وَحُكْمُهُ أَنْ يَلْهَى عَنْهُ وَلَا إِصْلَاحَ عَلَيْهِ بَلْ يَبْنِي عَلَى الْأَكْثَرِ وَلَكِنْ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ اسْتِحْبَابًا كَمَا فِي عِبَارَةِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: أَوْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ وَلَهَى عَنْهُ، وَالشَّكُّ غَيْرُ الْمُسْتَنَكَحِ هُوَ الَّذِي لَا يَأْتِي كُلَّ يَوْمٍ كَمَنْ شَكَّ فِي بَعْضِ

الأوقات أصلي ثلاثاً أم أربعاً؟ أو هل راد أو نقص أو لا؟ فهذا يُصلح بالبناء على الأقل والإتيان بما شك فيه ويسجد وإليه أشار بقوله. كُتِّمَ لشكُّ ومقتصر على شمع... الح. فإن بى على الأكثر بطلت ولو ظهر الكمال حيث سلّم عن غير يقين)

ثم قال. (والسَّهْوُ المستكح هو الذي يعتري المصلي كثيراً، وهو أن يسهو ويتيقَّن أنه سها وحكمه أنه يُصلح ولا سجود عليه وإليه أشار المصنف بقوله: لا إن استنكحه السهو ويصلح، والسَّهْوُ غير المُستكح هو الذي لا يعتري المصلي كثيراً وحكمه أن يُصلح ويسجد حسبما سها من زيادة أو نقص وإليه أشار بقوله. سرّ لسهو، والفرق بين السَّاهي والسَّاك أن الأول يضبط ما تركه بخلاف الثاني). انتهى كلامه

وقوله (على ما اعتُمد) فقد ذهب المصنف للقول باستحباب السجود وهو المعتمد عند المتأخرين ويقابله عدم السجود مطلقاً والأمر واسع والاحتياط أحسن.



القنوت ولفظه وحكمه

قال الناظم:

والجهر في القنوت عمده كره وسهوه لا شيء فيه فانتبه

القنوت لغة له معان كثيرة تزيد عن عشرة منها:

- الطاعة: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ

قَانُونٌ﴾⁽¹⁾

- الصلاة: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَمْرُؤُا قُنِيَ لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ

الرَّكِيهِتِ﴾⁽²⁾

- طول القيام: ومن ذلك قوله ﷺ: «أفضل الصلاة طول القنوت»⁽³⁾،

أي: طول القيام.

واصطلاحاً: المراد بالقنوت في الصباح أن يأتي بدعاء مخصوص

بعد قراءة السورة في الركعة الثانية أو بعد الرفع من ركوعها وقبل السجود.

ولفظه عند المالكية: (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ

(1) سورة البقرة، الآية: 116

(2) سورة آل عمران، الآية: 43

(3) رواه مسلم.

شبهة في مصنفه، وعبد الرزاق

كان يصنع عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان) مصنف ابن أبي شيبة

مصنف ابن أبي شيبة

حدثنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال
(علمنا ابن مسعود أن نقرأ في القنوت اللهم إنا نستعينك ونستغفرك
ونؤمن بك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم
إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك
ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق) مصنف ابن أبي شيبة

عن الثوري عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن أبي بن
كعب أنه كان يقول (اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك فلا
نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد
واليك نسعى ونحفد نخشى عذابك ونرجو رحمتك إن عذابك بالكفار
ملحق) مصنف عبد الرزاق

أخرج أبو الحسن القطان في المطولات عن أبان بن أبي عياش قال
(سألت أنس بن مالك عن الكلام في القنوت فقال اللهم إنا نستعينك
ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونؤمن بك ونترك من يفجرك
اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك
ونخشى عذابك الجد إن عذابك بالكفار ملحق قال أنس والله إن أنزلنا
إلا من السماء) الدر المنثور

محلّه: روى حميد قال: سئل أنس عن القنوت في صلاة الصبح
فقال: (كنا نقنت قبل الركوع وبعده) ⁽¹⁾.

(1) أخرجه ابن ماجه

دليله: ذهب مالك والشافعي إلى أن القنوت في صلاة الصبح سنة في جميع الزمان، لأن أنسا قال. (مازال رسول الله ﷺ يقنت في العجر حتى فارق الدنيا)⁽¹⁾

وفي صحيح البخاري أيضاً عن أنس بن مالك قال. (قنت رسول الله ﷺ شهراً بعد الركوع في صلاة الصبح يدعو على رعل وذكوان).

وقال الهيثمي في المجمع رواه أحمد والرار بحوه ورجاله موثقون، وكان عمر رضي الله عنه يقنت في الصبح بمحضر من الصحابة وغيرهم.

ودهب أحمد وأبو حنيفة - رحمهما الله - إلى أنه لا يس القنوت في صلاة الصبح ولا في غيرها من الصلوات سوى الوتر والحلاف في ذلك يسع الجميع، لأنه من الحلاف المعتبر، ولا يكر فيه على المحالف.

قوله: (والجهر في القنوت..): معناه أن الاصل في القنوت أن يكون سر وتعمد الجهر به مكروه عند المالكية أما تركه سهو فلا شيء فيه لأنه من السس الحقيقة أو المدويات، ولا يبغي التشيع على تاركة إذا لم يعتقد استحبابه كما لا يبغي الإنكار على فاعله كذلك وهو من الفروع المختلف فيها من لدن الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى يوم القيامة والأمر واسع ولله الحمد، وسجود القبلي لتركه مبطل للصلاة فتبه رعاني الله وإياك.

(1) رواه أحمد

مسائل متفرقة

ثم قال الناظم:

ومن بالأخريين سورة قرا أو مطلقا صلى على خير الوري
لذكره أو افتري في ركعة واحدة ما زاد فوق سورة
أو لم يتم سورة أو خرجا من سورة إلى سواها مخرجا
أو بيد أشار أو رأس فلا شيء عليه في جميع ما خلا
الشرح: جمع الناظم - رحمه الله - ست مسائل مع بعضها لو فعلها
المصلي لا شيء عليه ولا يترتب عليه لا قبلي ولا بعدي، وهي ما يلي
مع أدلتها أو أقوال العلماء فيها:

1. من قرأ السورة في الركعتين الأخيرتين من الرابعة أو الثالثة من
المغرب فقد ذكر الشيخ المواق في التاج والإكليل ما يلي: قال مالك
(ومن قرأ في الركعتين الأخيرتين بأم القرآن وسورة في كل ركعة سهواً فلا
سجود سهو عليه). وقال ابن يونس (لأنه زاد قرآناً كما لو قرأ بسورتين
أو ثلاث في كل ركعة مع أم القرآن في الأولين)

وفي الموطأ حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَانَ
إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعاً، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَسُورَةٍ
مِنَ الْقُرْآنِ، وَكَانَ يَقْرَأُ أحياناً بِالسُّورَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ، فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ

فافتتح بسورة المؤمنين حتى أتى عليه ذكر موسى وهارون فأخذته سعدة
فرقع) أي لم يتم السورة.

5. أو خرج من سورة إلى سورة أخرى فلا شيء عليه كما في سنن أبي
داود من حديث أبي قتادة (أن النبي ﷺ خرج ليلة فإذا هو بأبي بكر
يصلي يخفض من صوته قال ومر بعمر بن الخطاب وهو يصلي رافعا
صوته قال: فلما اجتمعا عند النبي ﷺ قال: يا أبا بكر مررت بك وأنت
تصلي تخفض صوتك قال قد أسمعت من ناجيت يا رسول الله قال
وقال لعمر مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك قال فقال يا رسول الله
أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان زاد الحسن في حديثه فقال النبي ﷺ يا أبا
بكر ارفع من صوتك شيئا وقال لعمر اخفض من صوتك شيئا حدثنا أبو
حصين بن يحيى الرازي حدثنا أسباط بن محمد عن محمد بن عمرو
عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بهذه القصة لم يذكر فقال
لأبي بكر ارفع من صوتك شيئا ولعمر اخفض شيئا زاد وقد سمعتك يا
بلال وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة قال كلام طيب يجمع
الله تعالى بعضه إلى بعض فقال النبي ﷺ كلكم قد أصاب).

وقال الخرشي في شرح مختصر خليل (عند قول المؤلف - أو زاد
سورة في أخريه، أو خرج من سورة لغيرها - قال: ولا سجود عليه أيضا إذا
خرج من سورة إلى غيرها، ولا ينبغي له أن يعتمد ذلك ما لم يكن افتتح
بسورة قصيرة في صلاة شرع فيها التطويل فله أن يتركها إلى سورة طويلة
كما في الجلاب، وكذلك لا ينبغي تعمد تكرار الفاتحة فهو إما حرام، أو

مكروه إلا أنه لا يبطل الصلاة على الراجح) إنتهى. قلت وسيأتي الكلام عن الفاتحة لاحقاً.

6. أو أشار بيده أو رأسه لمس سألته أو كلمه فلا شيء عليه فعن سهل بن سعد الساعدي (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ، فَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَدِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأُقِيمُ؟ قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَعَّقَ النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّضْمِيقَ التَّفَتَّ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَعَكَ أَنْ تَثْبُتَ إِذْ أَمَرْتُكَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِإِبْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّضْمِيقَ، مَنْ رَأَيْتُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّفَتَّ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّضْمِيقُ لِلنِّسَاءِ).

وقالت أسماء - رضي الله عنها - (أتيت عائشة وهي تصلي، فقلت: ما شأن الناس؟ فأشارت إلى السماء، فإذا الناس قيام، فقالت: سبحان الله قلت: آية؟ فأشارت برأسها، أي نعم)⁽¹⁾

(1) رواه البخاري ومسلم

حكم من أعاد الفاتحة والسورة

ثم قال الناظم:

ومن أعاد ساهيا نلت المرام فاتحةً سجد من بعد السلام
والظاهر البطلان إن تعمدوا كما ترى في الأصل يا أخا الهدى
المنصوص عليه عند كثير من أهل العلم أن تكرار الفاتحة في
الركعة الواحدة لا يجوز، قال الشيخ الصاوي المالكي في بلغة السالك
ذاكراً مالا تبطل به الصلاة: (... كتكرير الفاتحة فلا يبطلها في المذهب،
وإنما يحرم إن كان عمداً ويسجد إن كان سهواً) انتهى

قلت: فمن أعاد الفاتحة سهواً فعليه البعدي عند المالكية

قال الأخضري: (ومن كرر الفاتحة ساهياً سجد بعد السلام، وإن كان

عامداً فالظاهر البطلان) وقد تقدم القول بترجيح عدم البطلان

• أما تكرار بعض آيات الفاتحة فيكره فعله لغير حاجة ولا يبطل

الصلاة، وللفقهاء تفاصيل كثيرة في هذه المسألة ونكتفي بما أورده
الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير حيث قال: (وإن كانت تلك
الأقوال فرائض كالفاتحة فإنه يسجد لتكرارها إن كان التكرار تحقيقاً
أو شكاً على ما استظهره بعضهم وكان سهواً، وأما لو كررها عمداً فلا
سجود والراجح عدم البطلان مع الإثم) انتهى.

قلت: وإن كان أكثر العلماء يقولون بعدم البطلان إلا أنه لا يجوز للمسلم أن يفعل شيئاً لم يفعله النبي ﷺ إذا كان من العبادات المقيدة وقد صلى النبي ﷺ وسلم من ركعتين وسجد وقرأ في الركعة الواحدة أكثر من سورة بعد العاتحة لبيان الجواز لكنه لم ينقل عنه أنه قرأ العاتحة مرتين. والله أعلم

ثم قال الساظم

وذاكرُ السورة وهو للركوع قد انحنى ليس له لها رجوع قراءة السورة بعد العاتحة سة في قول الجمهور، ومن تركها سهو لا يجوز له الرجوع لقراءتها لعوات محلها ولأنه يكون بذلك قد رجع من فريضة وهي الركوع إلى سة. وإن اختلف العلماء هل يشرع له سجود السهو في هذه الحالة أم لا ويسجد عند المالكية القبلي
ثم قال الساظم.

ومن لسر أو لجهر ذكرا قبل الركوع فليُعد ما قد قرا وليسجدن بعده إن كان ذا في الحمد لا في سورة فقط خذا فإن يفتنه بالركوع سجدا للسر والجهر على ما عهدا
من تذكر أثناء القراءة أنه يُسر في محل الجهر أو يجهر في محل السر وكان ذلك قبل الركوع فعليه أن يعيد قراءته، قال الخرشي عند قول خليل. وإعادة سورة فقط لهما أي. (قبل ولا سجود في إعادة السورة لأجل الجهر أو السر حيث قرأها على خلاف سنتها وتذكر ذلك قبل

71

حكم الضحك والتبسم في الصلاة

ثم قال الناظم

ومطلق الضحك في الصلاة يبطلها في مطلق الحالات
 أما التبسم فلا شيء به كذا بُكا الخاشع فلتتبيه
 الضحك في الصلاة يبطلها مطلقا سواء كان سهوا أو عمدا أو غلبة
 قال ابن المنذر (وأجمعوا على أن الضحك يبطل الصلاة)

وفي شرح الخرشي على مختصر خليل عند قول المؤلف (وبطلت
 بقهقهة) قال: يعني أن الصلاة تبطل بالقهقهة وهي تقلص الشفتين مع
 التكشر عن الأسنان عند الإعجاب مع الصوت وإلا فهو الضحك، سواء
 وقعت عمدا أو نسيانا لكونه في صلاة أو غلبة) انتهى.

وعند الطبراني في الصغير عن جابر عن النبي ﷺ قال (لا يقطع
 الصلاة الكشرُ ولكن يقطعها القهقهة) وروي مرفوعا وموقوفا كذا في
 منبع الزوائد وقال رجاله موثقون

فيقطع الصلاة الفذ ويستأنف قاله مالك في المدونة ، ويستخلف
 الإمام وجوبا وينتقل مأموما ولا يضره تغيير النية، ويتمادى المأموم إذا
 لم يقدر على ترك الضحك غلبة أو نسيانا ولم تكن الصلاة جمعة
 ولم يترتب على تماديه ضحك غيره من المأمومين وأن يكون الوقت

متسعا لقضاء الصلاة بعد سلام الإمام قال الشيخ محمد عlish في مح
الجليل (وتماذى) وجوبا الشحص (المأموم) المقهقه في صلاته مع
إمامه الباطلة لحق الإمام واحتياطا للصلاة لحرمتها إء قد قيل بصحتها
(إن لم يقدر) المأموم حال ضحكك (على الترك) من ابتدائه إلى انتهائه،
بأن كان كله غلبة من أوله لآخره أو نسيانا كذلك، فإن قدر على تركه بأن
ابتدأه مختارا أو غلبة أو نسيانا وأمكه تركه بعد ذلك فتماذى فيه فلا
يتماذى؛ بل يقطع وبتدئ مع إمامه، ولم تكن الصلاة التي ضحك فيها
جمعة وإلا قطعها وابتدأها لثلا تفوته، ولم يلزم على تماذيه ضحك غيره
من المأمومين كلا أو بعضا، وإلا قطع وخرج منهم واتسع الوقت؛ وإلا
قطع وابتدأ انتهى

قلت: ولعل الفرق بيه وبين الكلام أن الضحك استهتار ولعب وقلة
حياء، أما التبسم وهو الكشر فلا شيء به قال الحرشي عند قول خليل
«ولا لبسم» أي (لا سجود فيه سواء كان عمدا أو سهوا، غير أن العمد
مكروه لأن التبسم حركة الشفتين فهو كحركة الألفان والقدمين، وعرفه
بعضهم بأنه انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشرى من غير صوت) -
انتهى كلامه رحمه الله -

وقال ابنُ المُنْذِرِ (أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الضَّحْكَ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَأَكْثَرُ
أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ التَّبَسُّمَ لَا يُفْسِدُهَا) إهـ.

ثم قال الناظم.

كذلك الإنصات لمُخْبِرٍ وَقَلَّ وطُوله جدا به البطلان حل

من أنصت في صلاته لمن يكلمه كلاما قليلا صحت صلاته ولا شيء عليه بخلاف الطويل فتبطل الصلاة به إذا ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه والخشوع مطلوب في الصلاة والابتعاد عما ينافيه مأمور به

وقد بوب البخاري على هذا فقال. باب إذا كلم بضم الكاف في الصلاة واستمع - قال الحافظ: أي المصلي لم تفسد صلاته. وفي الباب عن أم سلمة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قالت: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا - يعني الركعتين بعد العصر - ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي بَسُوَّةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ، فَقُلْتُ: قُومِي بِجَنِبِهِ فَقُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا؟ فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ، فَفَعَلَتِ الْجَارِيَةُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: (يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتِ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَشَعَلُونِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهُمَا هَاتَانِ)

وفي الخرخشي على مختصر خليل عند قول المؤلف - ولا لجائز كإنصات قل لمحبر - ولا سجود في ارتكاب جائز فعله في الصلاة لنفسه لا لإصلاحها، فمن ذلك الإنصات اليسير لسماع مخبر قاله في المدونة ابن بشير، وإن طال الإنصات جدا أبطل صلاته، لأنه اشتغل عن الصلاة وإن كان بين ذلك سجد بعد السلام أي إن كان سهواً والطول والقلة والتوسط بالعرف كذا يسعي. انتهى.

الجلسة الوسطى وأحكامها

ثم قال الناظم.

من ذكر الجلسة أي وسطاه ولم تزل في الأرض ركبتاه
مع يديه عاد للجلسة من غير سجود لتزحزح يعن
وفراق ركبتيه ويديه يمضي وقبلي ترتب عليه
إن عاد مطلقا ولو بعد القيام صَحَّتْ ويسجد إذا بعد السلام
معنى الأبيات: أي من قام إلى الركعة الثالثة ولم يأت بالجلسة
الوسطى سهوا أو سيارا فإن لم تزل ركبتاه في الأرض فإنه يعود للجلسة
الوسطى ويأت بها ولا شيء عليه وحركته تعد من التزحزح ولا يضر ويعن
من عن أي ظهر، أما إذا فارق الأرض بيديه وركبتيه معا فإنه يمضي في
صلاته ويسجد القبلي لنقص التشهد لما في الموطأ عن عبد الله بن
بحية رضي الله عنه قال (إن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر لم يجلس
بيهما، فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك).

أما إن استوى قيامه ثم رجع للجلسة تصح صلاته وعليه سجود
البعدي للريادة وهي القيام، قال ابن عبد البر في التمهيد موجهها
للمسألة (وفي هذا الحديث من الفقه أن المصلي إذا قام من اثنتين
واعتمد قائما لم يكن له أن يرجع، وإنما قلنا: واعتدل قائما لأن الباهض

لا يسمي قائما حتى يعتدل على الحقيقة، وإنما القائم. المعتدل. وفي حديثنا هذا: ثم قام. وإنما قلنا: لا ينبغي له إذا اعتدل قائما أن يرجع، لأنه معلوم أن من اعتدل قائما في هذه المسألة لا يحلو من أن يذكر نفسه أو يذكره من خلفه بالتسبيح، ولا سيما قوم قيل لهم. من بابه شيء في صلاته فليسبح وهم أهل الهوى وأولى من عمل بما حفظ ووعى، وأي الحاليين كانت فلم ينصرف رسول الله ﷺ إلى الجلوس بعد قيامه، فكذلك ينبغي لكل من قام من اثنين أن لا يرجع، فإن رجع إلى الجلوس بعد قيامه لم تفسد صلاته عند جمهور العلماء)، ثم قال. (واختلف العلماء في هذه المسألة فقال مالك: من قام من اثنين تمادى ولم يجلس وسجد لسهوه قبل السلام على حديث ابن ببيعة هذا، فإن عاد إلى الجلوس بعد قيامه هذا، فصلاته تامة وتجزيه سجدتا السهو قال ابن القاسم وأشهب: يسجدان بعد السلام. وقال علي بن رباح. يسجدان قبل السلام لأنه قد وجب عليه في حين قيامه ورجوعه إلى الجلوس ريادة فكأنه راد ونقص).



حكم النفخ والعطاس

ثم قال الناظم:

والنفخ في العمدة وفي السهو له حكم الكلام فتجنب فعله

النفخ: هو إخراج نَفَسٍ من الفم مع صوت شبيه بالتأفف

ومعناه أن النفخ في الصلاة له نفس حكم الكلام في العمدة والسهو

والقلة والكثرة، فتعمد النفخ في الصلاة يبطلها إذا كان النافخ متعمدا

أو جاهلا، وأما من نسي فنفس في صلاته، فيسجد بعد السلام إلا النفخ

الكثير فيبطل الصلاة لكن من المستبعد أن يقع من عاقل.

وذلك لأن أهل العلم نصوا على أن النفخ في الصلاة حكمه حكم

الكلام فيفرق فيه بين العمدة والنسيان، وبين القليل والكثير حسب

ماذكرنا لك، قال العلامة النفراوي - رحمه الله تعالى - ممزوجا بكلام

الشيخ ابن أبي زيد في الرسالة: (والنفخ من الفم في الصلاة كالكلام

فإن وقع سهوا ولم يكثر سجد له بعد السلام، والعامد لذلك، والجاهل

لحكمه مفسد لصلاته ولو قل منه، ولا فرق بين أن يظهر منه حرف أم

(لا) إنتهى.

وعن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: (النفخ في الصلاة كلام) رواه

سعيد بن منصور في سننه، وروى البيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عباس

أنه كان يحشى أن يكون النعح كلاما.

وقال المباركموري في التحفة (وقال بعضهم يكره النعح في الصلاة إن نعخ في صلاته لم تفسد صلاته، وهو قول أحمد وإسحاق واستدلوا بما رواه أحمد وأبو داود والسنائي عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ نعخ في صلاة الكسوف، وذكره البخاري تعليقا، وأجابو بمسح كون النعخ من الكلام لأن الكلام متركب من الحروف المعتمدة على المخارج ولا اعتماد في النعخ، وأيضا الكلام المهني عه في الصلاة هو المكاملة، قالوا: ولو سلم صدق اسم الكلام على النعح كما قال ابن عباس لكان فعله ﷺ لذلك في الصلاة محصصا لعموم المهني عن الكلام).

قلت: نقلت كلام المباركموري لأنني وجدت من المالكية من قال به إذا كان النعح لسبب استدلالا بالحديث والله أعلم

قال الساظم.

وذو عطاس تركه للحمد أولى كذلك تراه للرد على الذي شمته وليس له تسميت من عطس بعد الحمد له ومن تشاءب فسد فيه بيده قد جاء ندب فيه وليك بعد نفثه في ثوبه من غير إخراج لأحرف به

معناه: أن من عطس في صلاته فتركه للحمد أولى وأفضل خاصة إذا كثر عطاسه قال في المدونة (ولا يحمد المصلي إن عطس فإن فعل ففي نفسه) أي من غير جهر، وكذلك الأولى تركه للرد على الذي شمته، ويكره

له تسميت عاطس بجانبه، ومحل الكراهة ما لم يرفع صوته ويقصد به سماع الآخر والا بطلت صلاته.

روى الترمذي في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «العطاس من الله، والتثاؤب من الشيطان، فإذا تئأب أحدكم فليضع يده على فيه: وإذا قال: آه آه فإن الشيطان يضحك في جوفه، وإن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب، فإذا قال الرجل: آه آه إذا تئأب، فإن الشيطان يضحك في جوفه».

أما العطاس، فهو من الله كما في سبق في الحديث أيضاً، وإذا عطس الرجل فليحمد الله تعالى، سواء كان في الصلاة أو خارجها، إلا أنه في الصلاة يسر به، ولا يشمته أحد من المصلين لما في صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي، قال «بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ، إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: وا تكل أميأه، ما شأنكم تنظرون إلي؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكتي سكث، فلما صلى رسول الله ﷺ، فبأبي هو وأمي، ما رأيت معلماً قبله، ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة، لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن»، أو كما قال رسول الله ﷺ، قلت: «يا رسول الله، إنني حديث عهد بجاهليية،...» الحديث.

فرع: ذهب بعض العلماء ومنهم المالكية إلى أنه يحمد في نفسه،

بل ذهب طائفة مهم إلى أنه لا يحمد ولو في نفسه، كما جاء في المنتقى شرح الموطأ: (ومن عطس في الصلاة فلا يحمد الله إلا في نفسه. قال سحون. ولا في نفسه)

ومن رد على العاطس بقوله يرحمك الله أثناء الصلاة وجهر بها بقصد الردّ عليه بطلت صلاته كما سبق.

قال النعراوي في العواكه الدواني (لأن من في الصلاة لا يجوز له تسميت العاطس، بل لو قال المصلي للعاطس يرحمك الله عمداً أو جهلاً بطلت صلاته) انتهى، إلا أنه يستحب له الإسرار بالحمد أثناء الصلاة.

وعند الشافعية كما في في روضة الطالبين للسوي. (ولو قال. يرحمك الله بطلت على المشهور) انتهى

وفي فتح القدير لا بن الهمام الحنفي. ومن عطس فقال له آخر يرحمك الله وهو في الصلاة فسدت صلاته لأنه يجري في محاطبات الناس فكان من كلامهم. انتهى

وقوله. (ومن ثأب فسد فيه...) حقيقة الثأب. قال الدكتور عبد الرزاق كيلاني في كتاب الحقائق الطبية في الإسلام. الثأب هو شهيق عميق يجري عن طريق الدم، وليس الدم بالطريق الطبيعي للشهيق لأنه ليس مجهراً بجهاز لتصفية الهواء، كما هو في الأنف، فإذا بقي الدم مفتوحاً أثناء الثأب تسرب مع هواء الشهيق إلى داخل الجسم مختلف

أنواع الجراثيم والعبار والهوام، ولذلك جاء الهدى السوي الكريم برد
التثاؤب على قدر الاستطاعة، أو سد المم براحة اليد اليمى أو بظهر
اليسرى. اه

والتثاؤب إما أن يكون اختياريا وقد بص العلماء على كراهة التثاؤب
في هذه الحالة، سواء كان في الصلاة أو خارجها إلا أنه في الصلاة أشد
كراهة، لما فيه من عدم الاعتناء بالصلاة وعدم استحضار معاني ما يقرأ
من قرآن أو ذكر أو دعاء، ولمسافته للخشوع، وعلى من ابتلي بهذا أن يبادر
إلى سد فمه ولو بيده، فقد أخرج الترمذي وابن السني حديث «الْعُطَّاسُ
مَنْ أَلَلَهُ وَالتَّثَاوُّبُ مَنْ الشَّيْطَانِ فَإِذَا تَثَاءَتَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ
وَإِذَا قَالَ هَاهُ هَاهُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْ جَوْفِهِ وَإِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْعُطَّاسَ
وَيَكْرَهُ التَّثَاوُّبَ».

وروى التساني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. «الْعُطَّاسُ مَنْ أَلَلَهُ وَالتَّثَاوُّبُ
مَنْ الشَّيْطَانِ فَإِذَا تَثَاءَتَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ هَاهُ هَاهُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ
مِنْ جَوْفِهِ»

وقد يكون اضطراريا، ولا شك أن المرء غير مكلف في هذه الحالة
لأنها حالة اضطرار، إلا أنه مطالب فيها هي الأخرى بسد فمه للحديثين
السابقين، ولا شك أن تكراره يؤذن بعدم استشعار مراقبة الله لأن التثاؤب
من الشيطان. ولا مكان للشيطان في قلب مشغول صاحبه بمواجهة ربه
سبحانه.

فالتأوُّب المتعمد مكروه في الصلاة وخارجها إلا أنه في الصلاة
أشد كراهة كما مر

ومن أحسن به فليدفعه ما استطاع، وليضع يده على فمه، وليخفض
صوته، ولا يعوي عواء الكلب، فإن الشيطان يضحك منه. فقد روى
الحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ
الْعُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّأَوُّبَ فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَحَقَّ عَلَى
كُلِّ مَنْ سَمِعَ أَنْ يُشَمَّتَهُ، يَقُولُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ. وَالتَّأَوُّبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا
تَأَوَّبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْدِّهِ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا تَأَوَّبَ فَقَالَ هَا هَا يَضْحَكُ
مِنْهُ الشَّيْطَانُ»

ولا بأس أن يستعيز بالله من الشيطان الرجيم، لأنه سبق في
الحديث أن التأوُّب من الشيطان

القراءة عند التأوُّب: قال الدردير (وكرهت القراءة حال التأوُّب
وأجراته إن فهمت وإلا أعادها) قال مجاهد (إذا كان الرجل يقرأ فيتأوُّب
فليمسك عن القراءة) أخرجه عبد الرزاق.

وقوله.

وَلَيْكَ بَعْدَ نَفْثِهِ فِي ثَوْبِهِ مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجٍ لِأَحْرَفٍ بِهِ
تعريف النفت:

قال في لسان العرب. النفت أقل من التفل، لأن التفل لا يكون إلا
مع شيء من الريق والنفت: شبيه بالنَّفْع، وقيل. هو التفل بعيه. انتهى

وقال في عمدة القاري. والنث شبه النصح وهو أقل من التعل،
والتعل لا بد فيه شيء من الريق. انتهى

ويجوز للمصلي أن ينث إذا احتاح إليه كأن يمتلأ فمه بالبصاق
شرطة عدم إخراج الحروف هذا إذا كان لحاجة وليكن ذلك في ثوبه أو
في مدبيل أو تحت رجله اليسرى.

أما إذا كان نفثه لغير حاجة فإن لم يصدر صوتاً فهو مكروه وإن أصدر
صوتاً بطلت صلاته فهو كالكلام المتعمد

النث لأجل الوسوسة: قيد كثير من العلماء النث لأجل الوسوسة
إذا لبس الشيطان على المصلي في قراءته فقط وهو مدلول الحديث لما
روى مسلم عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه أنه أتى النبي ﷺ: فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي وَقَرَأَتِي يَلْسُهَا عَلَيَّ.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَاكَ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ خَنْزَبٌ، فَإِذَا أَحْسَسْتَهُ فَتَعَوَّذْ
بِاللَّهِ مِنْهُ وَاتَّقِلْ عَلَى يَسَارِكَ ثَلَاثًا، قَالَ. فَفَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَذْهَبَهُ اللَّهُ عَنِّي⁽¹⁾

فإذا ما حصلت وسوسة في الصلاة فإنه يستعيذ بالله ثم ينث على
اليسار في موضع القدم اليسرى ثلاثاً لا في وجهه من على يساره فإنه
ينهب ما به إن شاء الله.

(1) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة

حكم الشك في الحدث

ثم قال الساظم.

من شك في الحدث ثم فكَّرَ فيها قليلاً ثم إنه دَرى بأنه على طهارة فلا شيء عليه عند عالم الملا⁽¹⁾ معناه أن من مدخل في صلاته متيقناً الطهارة فلا يجور له أن ينصرف عنها لمجرد الشك في الحدث.

لأن القاعدة الفقهية المقررة عن الفقهاء هي أن اليقين لا يرول بالشك، فإذا تيقن الحدث انصرف من صلاته لأنها قد بطلت فلا يجور الاستمرار فيها، وعليه أن يطلب الماء حتى يجده ويتوضأ ويصلي.

وهذا هو الراجح عن المالكية وإن كان البعض على خلافه.

قال خليل (وإن شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد) قال الدردير أي عند مالك، وابن القاسم، خلافاً لأشهب، وسحون القائلين ببطلانها بمجرد الشك، والقطع من غير تماد.

قال الدسوقي: قال ابن رشد في البيان. (والفرق أن من شك وهو في

(1) عالم الملا المقصود به الإمام مالك ؑ فقد ملأ الدنيا فقها وسنة وثناء العلماء عليه يكفي ؑ وعن الأئمة الكرام

الإلتفات في الصلاة

ثم قال الناظم.

وعمد الإلتفات يُكره ولا سجود إن كان بسهو فعلا
والإلتفات مع الإستدبار يُبطلها من غير ما إنكار
أجمع العلماء على استحباب الحشوع والحضوع في الصلاة،
وغض البصر عما يُلهي، وكراهة الإلتفات في الصلاة، واختلفوا في
حكم الإلتفات في الصلاة عمدا من غير استدبار القبلة على مايلي.
فمذهب الحنفية: أن تحويل الوجه كله أو بعضه مكروه لا يفسد
الصلاة.

ومذهب المالكية: أن الإلتفات يمينا وشمالاً ولو بجميع جسده لا
يبطل الصلاة ما بقيت رجلاه إلى القبلة.

ومذهب الشافعية: أن المصلي إن تحول ب صدره عن القبلة بطلت
صلاته وإن لم يتحول لم تبطل، لكن إن كان لحاجة لم يكره، وإلا كره
كراهة تنزيه.

ومذهب الحنابلة: كراهية الإلتفات لغير حاجة، فإن كان لحاجة لم
يكره، وإن التفت بوجهه وصدره فمكروه لا يبطل الصلاة، وتبطل الصلاة
إن استدبر بجملته.

ودليل الكراهة ما رواه البخاري والترمذي والسنائي من حديث أمنا عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: سألت النبي ﷺ عن الالتفات في الصلاة؟ فقال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد».

إلا إنه يجوز الالتفات لحاجة، لما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يلتفت في صلاته يمينا وشمالا، ولا يلوي عنه خلف ظهره «رواه الترمذي بإسناد صحيح.

وما رواه أبو الربيع عن جابر قال: «اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره فالتفت إلينا فرأنا قياما فأشار إلينا فقعنا فصلينا بصلاته فعودا فلما سلم قال إن كدثتم أنما لتفعلون فغل فارس والرؤم يقومون على ملوكهم وهم فعود فلا تفعلوا انتموا بأئمتكم إن صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا فعودا» رواه مسلم، فإذا لم تكن حاجة فالالتفات مكروه، لما روى البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سألت رسول الله ﷺ عن التلفت في الصلاة، فقال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد».

والالتفات المكروه هو ما لم يصل إلى حد استدبار القبلة، فمس استدبار بجملته عن القبلة فسدت صلاته اتفاقا.

الصلاة بالحرير والذهب

ثم قال الساطم.

ومن يُصَلِّ بحرير فاعلمنا أو يسرق أو ينظر بها محرما
أو يلبس الذهب فالعصيان بفعله يثبت لا البطلان
جمعها خليل - رحمه الله - في قوله. (وعصى وصحت إن لبس
حريرا أو دها أو سرق أو نظر محرما فيها).

والحرير والذهب حرام على الذكور لبسهما، لقول الرسول ﷺ في
الذهب والحرير فعن سيدنا علي بن أبي طالب ؓ. «أَنَّ السَّيِّءَ اللَّهَ ﷻ
أَخَذَ حَرِيرًا فَجَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ وَأَخَذَ ذَهَبًا فَجَعَلَهُ فِي شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ
هَذَيْنِ حَرَامٍ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي» وروى أحمد عن عبد الله بن عمرو بن
العاصي عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَبَسَ الذَّهَبَ مِنْ أُمَّتِي فَمَاتَ
وَهُوَ يَلْبَسُهُ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ذَهَبَ الْجَنَّةِ وَمَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ مِنْ أُمَّتِي فَمَاتَ
وَهُوَ يَلْبَسُهُ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرِيرَ الْجَنَّةِ» وقوله ﷺ: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٍ
عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حَلَّ لِإِنَائِيهَا»، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما -
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ فَتَزَعَهُ فَطَرَحَهُ وَقَالَ
يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ، فَيَقِيلُ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا
ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ خَاتِمَكَ انْتَفِعْ بِهِ؟ قَالَ. لَا وَاللَّهِ، لَا أَخُذُهُ أَبَدًا،

وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (1) قَالَ الدَّرْدِيرُ (وعصى) الرجل (وصحت) صلاته (إن) (لبس حريرا) خالصا مع وجود غيره وأعاد بوقت) إه قلت: الإعادة مدونة لا واجبة، وهكذا كل إعادة في الوقت.

أما حكم صلاته هو أو صلاته خلف من يتختم بالذهب فصحيحة، والإثم على لبسه لارتكابه مخالفة شرعية، وإن وجد غيره فالأولى ترك الصلاة خلف هذا الشخص العاصي والمجاهر بمعصيته، وسبغني نصحه، فربما لم يكن عالما بحكم لبس الذهب أو الحرير للرجال.

وأما من سرق وهو عالم بحرمة السرقة فهو وإن كان ظالما فاسقا مرتكبا لكبيرة من كبائر الذنوب إلا أن صلاته صحيحة مع الإثم.

وكذا النظر إلى المحرم سواء عورته أو عورة غيره فهو حرام ولكن لا يبطل الصلاة مع بقاء الإثم قال الله ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (2).

قال ابن العربي - رحمه الله تعالى - في أحكام القرآن (يعني يكفو عن الاسترسال في النظر إلى المحرمات لأن المرء قد ينظر إلى ما يحل له من غير قصد فإن أدام النظر فقد عصي، وإن لفت بصره عندما عرف أنه ينظر إلى محرم فلا شيء عليه).

(1) رواه مسلم

(2) سورة النور، الآية. 30

سبق اللسان بالقرآن واللعن في القراءة

قال الناظم.

وَمَنْ لِقَوْلٍ مِنْ سَوَى الْقُرْآنِ لِسَانُهُ سَبَقَ بِالْقُرْآنِ
 سَجَدَ بَعْدَهُ وَلَا سَجُودَ إِنْ لِكَلِمِ الْقُرْآنِ سَبْقُهُ يَبِينُ
 إِلَّا إِذَا مَا لَفْظُهُ تَغْيِيرًا أَوْ فَسَدَ الْمَعْنَى فَبَعْدِي يُرَى
 معناه: من كان يقرئ العاتحة أو غيرها وسبق لسانه سهوا بكلام
 ليس من القرآن حتى لو كان من الكتب السماوية الأخرى فعليه سجود
 البعدي.

أما إذا سبق لسانه سهو لآيات من القرآن أو كلمات كأن خرج من
 آية إلى أخرى أو من سورة إلى أخرى أو حتى راد كلمة في غير موضعها
 سهو فلا شيء عليه. وكل هذا سبقت الإشارة إليه عند قول الناظم (أو
 خرج من سورة إلى سواها) فراجع إن شئت.

وهذا كله مالم يتغير المعنى فإذا تغير المعنى فعليه سجود البعدي
 أما في تعمله فتبطل الصلاة بلا خلاف.

• قال الإمام في المدونة (من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو
 غيره من الصحابة يحالف المصحف لم يصل وراءه).

وروى عنه ابن القاسم قوله. (سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى خَلْفَ رَجُلٍ

يقرأ بقراءة ابن مسعود؟ قال. يخرج ويدعه ولا يَأْتَمَ به).

• وسأل ابن القاسم. هل على من صلى خلف من يقرأ بقراءة ابن مسعود أن يعيد صلاته، فأجاب ابن القاسم. (أرى أن يعيد في الوقت ويعدّه)، قلت: أي يعيد وجوبا.

وقال ابن الحاجب (لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا في غيرها، فإن كان جاهلا بالتحريم عرف به، وأمر بتركها، وإن كان عالما أدب).

قلت: اللهم للتعلم فيجوز.

قال الجلال المحلي من الشافعية في شرح جمع الجوامع (ولا تجوز القراءة بالشاذ أي ما نقل قرآن أحادا به إن غير المعنى وكان القارئ عامدا عالما، كما قاله النووي في فتاويه).



حكم النوم في الصلاة

قال الناظم:

وبطلت بثقل النوم بها وضده لغو فكن متبها

قال الشيخ ابراهيم محمد عبد الله الحسني في كتابه أنس البدوي
والحضري تعليق على متن الغمام الأخضر ما يلي:

النوم: (جالة تعرض للحيوان، فتسترخي أعصاب دماغه، قيل من
رطوبات الأبخرة المتصاعدة، وقيل بسبب ريح إذا شمها أذهبت حواسه،
وقيل إنما النوم انعكاس الحواس الظاهرة إلى الباطنة حتى يصح أن يرى
الرؤيا) إنتهى.

والنوم الثقيل هو الذي يغيب فيه العقل، وله علامات كثيرة منها:
سيلان الريق، وانقطاع الأصوات عن النائم، وسقوط ما بيده، ونحو ذلك،
وهو ينقض الوضوء عند المالكية سواء قصرت مدته أو طالت، وسواء
كان النائم مضطجعا أو ساجدا أو جالسا أو قائما.

أما النوم الخفيف، فلا ينقض الوضوء عند المالكية، لكن يستحب
الوضوء منه إذا طالت مدته.

وقال ابن بشير: يجب منه إذا طال على أي حال. إه

وسى المالكية المسألة من حديثين هما:

حديث صفوان بن عَسَّالٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مَفْرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَبَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَيَوْلٍ وَتَوَمٍّ».

وحديث سيده أنس بن مَالِكٍ، قَالَ «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَيَنْعَسُونَ حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ» رواه مسلم.

فحملوا حديث أنس على اليوم اليسير الذي يشعر الإنسان فيه بالحدث لو حدث، وحديث صفوان على اليوم الثقيل الذي لا يشعر الإنسان فيه بالحدث ولا بما يحدث حوله.

ويؤيد هذا ما جاء عَنْ سَيِّدِنَا عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْعَيْنُ وَكَأُ السَّهْلِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» (1)
الوكاء: هو الخيط الذي تُشَدُّ به القربة.

السَّهْل: أي المؤخرة أو مخرج العائط

(1) رواه أبو داود وابن ماجه.

حكم الأئين والتنجح

ثم قال الناظم:

وَاعْتَفِرَ الْأَئِينَ لِلْمَرِيضِ مَغْ تَنْحُجْ لِذِي ضَرُورَةِ يَقَعْ
وَهُوَ لِذِي الْإِفْهَامِ لَيْسَ مَبْطَلًا صَلَاتُهُ لَكِنْ كَرَهُهُ أَنْجَلَا

الأئين مصدر أن يقال كنت أسمع أنه من بعيد، وأئينه، أي ما يصدر
عن الإنسان من صوت خافت في لحظات الألم والتوجع.

وهو من الأصوات الملحقة بالكلام لاشتيماله على حرفين ولا تبطل
الصلاة به إن كان لوجع وغلبة وكان قليلا فإن كثر فإنها تبطل، وكذا تبطل
لو فعله اختيارا ولو قل.

أما سهوا فإن قلَّ سجد بعد السلام وإن كثر فمبطل للصلاة.

أما التنجح فلا تبطل الصلاة به إن دعت إليه الحاجة ولو كانت
لا تتعلق بالصلاة، فإن تنجح عبثا بطلت، ففي الفواكه الدواني شرح
رسالة ابن أبي زيد القيرواني ما نصه: (التنجح في الصلاة لضرورة لا
يبطل عمده ولا سجود يسجده، ولغير ضرورة قولان، المختار منها عند
اللخمي أنه لا يبطل الصلاة، واقتصر عليه خليل حيث قال: (والمختار
عدم الإبطال به لغيرها)، ولكن قيده السنهوري بما إذا فعله لغير ضرورة
متعلقة بالصلاة، وليس معناه أنه فعله عبثا، وإنما معنى قول خليل تبعا

للخمي لغيرها أو لغير حاجة متعلقة بالصلاة، فلا يباقي أنه فعله لحاجة غير متعلقة بها كإعلام أنه في الصلاة، وأما لو تنحح عبثاً عامداً في صلاته فإنها تبطل (انتهى).

قال ابن خويرمداً قال مالك. (التنحح والنمح في الصلاة لا يقطع الصلاة)

فَعَنْ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ قَالَ. (كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَاعَةٌ آتِيَهُ فِيهَا فَإِذَا أَتَيْتُهُ اسْتَأْذَنْتُ إِنْ وَجَدْتُهُ يُصَلِّي فَتَنَحَّحَ دَخَلْتُ وَإِنْ وَجَدْتُهُ فَارِعَا أَذِنَ لِي) السَّائِي.

وإذا قصد بالتنحح إفهام طارق بالباب أو سائل فلا تبطل الصلاة.

ثم قال الناظم.

وُكِّرَ التَّسْبِيحُ لِلْمَنَادِي لَكِنْ لَهُ الصَّلَاةُ لَنْ تَعَادَ

اتفق الفقهاء على أن التسبيح مشروع في الصلاة لمن بابه شيء فيها، كسهو الإمام وأراد أن يُعَلِّمه بسهوه، أو كلَّمه أحد وهو في الصلاة وأراد أن يعلمه أنه في صلاة.

ودليل ذلك حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال.

«مَنْ بَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْبِحِ الرِّجَالُ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ» فالحديث بعمومه يدل على مشروعية التسبيح للرجال لمن بابه شيء في صلاته والتصفيق للنساء.

أما إذا وقع التسبيح جواباً لمن رأى شيئاً أعجبه فاختلعه في حكمه على قولين.

- القول الأول. تبطل الصلاة. وبه قال الحنفية والحنابلة في رواية.

- القول الثاني. لا تبطل به الصلاة، وبه قال جمهور الفقهاء من المالكية مع الكراهة والشافعية والحنابلة في قول

واستدل أصحاب القول الثاني. بعموم حديث سهل بن سعد رضي الله عنه السابق وحديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه، وفيه قوله ﷺ: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس..» الحديث «رواه مسلم، فدل على أن التسبيح لا يقطع الصلاة مطلقاً، ولأن ما لا يبطل الصلاة ابتداء لا يبطلها إذا أتى عقب سبب.

وفي المدونة قال مالك: (ولا بأس بالتسبيح في الصلاة للحاجة للرجال والنساء) انتهى

وفي التاج الإكليل قال ابن القاسم (ومن استأذن رجلاً في بيته وهو يصلي فسبح به يريد بذلك أن يعلمه أنه في الصلاة فلا بأس به). انتهى



الفتح على الإمام

قال الساظم.

وطالب الفتح إذا لم يُفهِه عدا ولا ينظر في مُصحفه
بل إن تعذر عليه أن يزيد فإنه يركع من غير مزيد

الفتح على الإمام يكون بتصويبه في القراءة أو إتمام الآية له.

فمن يطلب الفتح في صلاة الفريضة ولم يجد من يفتح عليه يتعدى تلك الآية ولا ينتظر في المصحف، فإن تعذر عليه أن يواصل ولم يجد من يفتح عليه فإنه يركع مباشرة.

ففع عبد الله بن عمر « أن النبي ﷺ صلى صلاة فقرأ فيها، فلبس عليه، فلما انصرف قال لأبي. «أصليت معاً؟ قال. نعم. قال. فما معك أن تفتحها على » رواه أبو داود

وعن أنس رضي الله عنه قال: «كما افتتح على الأئمة على عهد رسول الله ﷺ» (١)

وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «إذا استطعتمك الإمام فاطمعه»⁽²⁾

(1) رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي

(2) رواه البيهقي وابن أبي شيبة والحاكم وصححه الحافظ ابن حجر في (التلخيص الحبير)

وفي المدونة قال مالك (في من كان خلف الإمام فوقف الإمام في قراءته فليفتح عليه من خلفه). انتهى

وجاز أن يفتح عليه من ليس معه في الصلاة، ففي المنتقى للباجي المالكي « ولا بأس أن يفتح من ليس في صلاة على من هو في صلاة، قاله مالك » انتهى.

ثم قال.

ما لم يكن في الحمد فالتمام بمصحف أو غيره يرام معناه: إن كان ذلك في العاتحة فعليه أن ينظر في المصحف أو غيره كلوح وورقة، بقاء على وجوبها في كل صلاة، وإلا فعليه أن يستخلف أو يُتموا منمردين

هذا وإن إتقان العاتحة واجب في حق المسلم وهو أوجب وأكد في حق الإمام. فقد نقل الحطاب في مواهب الجليل عن ابن الحاج وجوب المحافظة على شدات العاتحة، وأن من لم يتق ذلك فصلاته باطلة، قال الحطاب: قال في المدخل في تفقد العالم أحوال أهله «ومن أهم الأشياء وأكدها تفقد القراءة إذ القراءة على ثلاثة أقسام. واجبة وسنة وفضيلة، فالواجبة قراءة أم القرآن على كل مُصلٍ بجميع حروفها وحركاتها وشداتها، لأن من لم يحكم ذلك فصلاته باطلة إلا أن يكون مأموماً » انتهى

وقال الإمام مالك إذا صَلَّى الإمام بقوم فترك القراءة انتقضت صلاته

وصلاة من خلفه وأعادوا وإن ذهب الوقت، قال: فذلك الذي لا يحسن القرآن أشدّ عندي من هذا لأنه لا ينبغي لأحد أن يأتي بمن لا يحسن القرآن (المدونة الكبرى)

ومذهب المالكية في اللحن في القراءة عموماً فصله الدسوقي في حاشيته على شرح المختصر بقوله: (وحاصل المسألة أن اللحن إن كان عامداً بطلت صلاته وصلاة من خلفه باتفاق وإن كان ساهياً صحت باتفاق وإن كان عاجزاً طبعاً لا يقبل التعليم فكذلك لأنه أُلْكِنَ وإن كان جاهلاً يقبل التعليم فهو محل الخلاف سواء أمكنه التعلم أم لا وسواء أمكنه الاقتداء بمن لا يلحن أم لا وإن أرجح الأقوال فيه صحة صلاة من خلفه وأحرى صلاته هو لاتفاق اللخمي وابن رشد عليها وأما حكم الاقتداء على الاقتداء باللاحن فبالعامد حرام وبالألكن جائز وبالجاهل مكروه إن لم يجد من يقتدي به وإلا فحرام كما يدل عليه النقل ولا فرق بين اللحن الجلي والخفي في جميع ما تقدم) قاله أبو علي المسناوي.

ثم قال الناظم:

وتارك الآية منها يسجد وترك أكثر الصلاة تفسد

قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة في كل ركعة في حق الإمام والمنفرد عند المالكية، لقول النبي ﷺ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» رواه البخاري، أما قراءة المأموم للفاتحة خلف الإمام في الصلاة الجهرية فلفقهاء فيها قولان:

- القول الأول. أنها واجبة لعموم قول السبي عليه السلام: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

وصح عن السبي عليه السلام أنه كان يقرؤها في كل ركعة، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (وَقَدْ ثَبَتَ الْإِذْنَ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الْجَهْرِيَّةِ بِغَيْرِ قَيْدٍ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (جُزْءِ الْقِرَاءَةِ) وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ مَكْحُولٍ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ السَّبِيَّ عليه السلام ثَقُلَتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ فِي الْفَجْرِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا).

- القول الثاني. وهو مذهب الجمهور أن قراءة الإمام قراءة للمأموم، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (1).

قال ابن حجر (واستدل من أسقطها عنه في الجهرية كالمالكية بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن السبي عليه السلام قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» والحديث في المسند وغيره ونُقِلَ عن الإمام مسلم تصحيحه له.

والذين يقولون بوجوبها، فإنهم يقولون تُقرأ بعد أن يصرخ الإمام من قراءة الفاتحة، وقبل أن يشرع في قراءة السورة الأخرى، أو أنها تُقرأ في

(1) سورة الأعراف، الآية 204

سكتات الإمام، قال ابن حجر: (ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكت).

وهناك الخلاف في وجوبها في كل الصلاة أو جلّها بين المذاهب، فعند المالكية والحنفية من ترك آية من الفاتحة سهوا سجد قبل السلام، وبعده عند الأحناف، ففي منح الجليل للشيخ محمد عليّش المالكي: (وإن ترك إمام أو فذ آية منها أي الفاتحة أو أقل أو أكثر أو تركها من ركعة أو أكثر ولو جل الركعات وفات تداركها بانحنائه للركوع اعتد بما تركه منها وسجد قبل سلامه لمراعاة الخلاف، فيحتاط للصلاة بترقيعها وجبرها بالسجود ولو على القول بوجوبها في كل ركعة، ويجب عليه إعادتها احتياطاً لمراعاة القول المشهور الأرجح بوجوبها في كل ركعة، فيجمع بين السجود والإعادة احتياطاً للصلاة ولبراءة الذمة) انتهى.

وفي رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين متحدثاً عن واجبات الصلاة: (وهي) على ما ذكره أربعة عشر (قراءة فاتحة الكتاب) فيسجد للسهو بترك أكثرها لا أقلها، لكن في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو أولى) انتهى

أما من ترك الفاتحة كاملة أو أكثر من آية سهوا فمع مراعاة الخلاف إن لم يمكنه التدارك وفاتته بالركوع أن يلغي تلك الركعة ويأتي بدلها بأخرى . وقيل يسجد القبلي ويعيدها احتياطاً.

أما من تركها عمداً في ركعة ففيه الخلاف كذلك كما تقدم.

قال الساظم.

ويطلت صلاة فاتح على غير إمامه على ما انتجلا
الفتح على الإمام ثلاثة أضرب.

1- أن يكون من مصلّ معه في نفس الصلاة وهو مشروع في حالة
توقف الإمام أو غلطه، وصلاته صحيحة. ففي المدونة قال مالك: (فيمن
كان خلف الإمام فوقف الإمام في قراءته فليفتح عليه من خلفه) انتهى.

2- أن يكون من شخص في المسجد لا يصلي كمثّل من يتلو
القرآن، وهذا جائز، ولا يبطل صلاة الإمام عند المالكية ففي المنتقى
لللباجي المالكي (ولا بأس أن يفتح من ليس في صلاة على من هو في
صلاة، قاله مالك) انتهى.

3- أن يكون الفاتح على المصلي ليس معه في نفس الصلاة وإنما
في صلاته وحده أو مع إمام آخر أو مأموم على مأموم كمسبوقين ففي
هذه الحالة تصح صلاة المفتوح عليه والحلاف في بطلان صلاة الفاتح
والمعتمد البطلان.

ففي المنتقى لللباجي (وإن كانا في صلاتين مختلفتين لا يفتح
أحدهما على الآخر لأن فيه اشتغالا للفاتح عن صلاته بصلاة غيره
وتعريرا بمرضه، وربما أداه ذلك إلى السهو وإدخال نقص في العبادة).

فزع: فإذا فتح عليه فقال ابن القاسم في المجموعة قد أبطل صلاته
وهو بممرلة الكلام، وقال ابن حبيب لا يعيد، وبه قال أشهب. انتهى

وقوله: على من انتحلا أي على ما اختير من قبل العلماء.

قال الناظم:

ولا يكون الفتح من مأموم على الإمام فُزَت بالعلوم
إلا إذا وقف ثُمَّت غدا يطلب فتحاً أو لمعنى فساداً
ثُمَّت: حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي في الزمن أصله ثم
زيدت عليها التاء والفتح على الإمام على ثلاثة أضرب واجب ومندوب
ومكروه.

1- واجب: وهو الفتح عليه في الفاتحة كمن نسي آية منها، وكذا لو
لحن لحنًا يُخلُ بالمعنى في الفاتحة وهو المقصود بإفساد المعنى كما
لو قال: (صراط الذين أنعمت عليهم) بضم التاء، كذا لو خلط آية رحمة
بآية عذاب أو تغييراً يقتضي كفره أو وقف وقفاً قبيحاً، وهو من الواجب
الكفائي بحيث إذا قام به البعض سقط الطلب عن الباقي، أو بدل كلمة
بأخرى إذا كانتا متغايرتي المعنى.

2- ومندوب: وهو إذا كان خطأ الإمام لا يبطل الصلاة ويحصل
بالفتح إكمال سنة مثلاً فهذا الفتح مستحب، وثبت أن النبي ﷺ كما
في حديث ابن عمر صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال
لأبي: «أصليت معنا؟»، قال: نعم، قال «فما منعك؟» رواه أبو داود.

وقال ﷺ «إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت
فذكروني» رواه البخاري.

٣- مكروه: وهو إذا لم يقف أصلاً أو انتقل من سورة إلى سورة أو من آية إلى آية دون إخلال بالمعنى وهذا كله في غير الماتحة أما في الماتحة فواجب.

ولا ينبغي أن يفتح على الإمام إلا من كان حافظاً متقياً عالماً بالحكم مترثاً في الفتح، فإن لم يوجد من كان حافظاً فلا بأس أن يفتح عليه غير الحافظ بشرط أن يكون حافظاً للآيات التي وقف فيها الإمام أو أخطأ فيها حتى لا يلحق الإمام خطأ، ولما في ذلك من التشويش على المصلين ولا بأس أيضاً أن يفتح عليه عن طريق فتح المصحف إذا لم يوجد حافظ يفتح على الإمام.

قال الساظم.

من جال في دنياه نزراً فلتدع نقص أجراً والفساد لم يقع
على العبد إذا دخل في الصلاة أن يحرص على تحصيل الخشوع
ما أمكه، وأن يجانب الاسترسال مع الوسواس والأفكار التي تعرض له
في صلاته، لأن الفكر فيما ينافي الصلاة يقلل من الخشوع أو يذهبه،
والخشوع هو لب الصلاة وروحها، فمن تفكر في أمور الدنيا برر أي قليلاً
في الصلاة فإن ذلك لا يبطلها لكنه ينقص من أجره فليس له من الثواب
إلا ما عقل منها فليكثر أو يقلل فعن عبد الله بن عَمَّة، قَالَ: «رَأَيْتُ
عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، فَأَخَفَ الصَّلَاةَ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ،
قُمْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْيَقْظَانِ، لَقَدْ خَفَفْتَ، قَالَ: فَهَلْ رَأَيْتَنِي انْتَقَضْتُ
مِنْ حُدُودِهَا شَيْئاً؟! قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنِّي بَادَرْتُ بِهَا سَهْوَةَ الشَّيْطَانِ،

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ، مَا يُكْتَبُ لَهُ مِنْهَا إِلَّا عَشْرُهَا، تُسَعُّهَا، تُمْنُهَا، سُبْعُهَا، سُدُسُهَا، خُمُسُهَا، رُبْعُهَا، ثُلُثُهَا، نِصْفُهَا».

أما التفكير في معاني القرآن فليس من السهوَ، بل ينبغي للمصلي أن يتدبر ويفهم ما يقرؤه أثناء صلاته ليزداد خشوعاً، لكن لا ينبغي أن يذهب في ذلك إلى حد الانشغال عن أركان الصلاة وواجباتها وسننها، كما ينبغي استحضار مراقبة الله تعالى واستشعار عظمته عند ذكره والإقبال على الصلاة والتركيز فيها بحيث لا يزيد فيها ولا ينقص وبأتي بالأركان على الوجه المطلوب من طمأنينة واعتدال ونحو ذلك

ففي صحيح البخاري كتاب الأذان، باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم. من حديث عقبة بن عامر قال: «صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر فسلم، ثم قام مسرعاً فتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نسائه، ففزع الناس من سرعته فخرج عليهم فرأى أنهم عجبوا من سرعته، فقال: ذكرت شيئاً من تَبَرَّ عنلنا فكرهت أن يحبسني فأمرت بقسمته».

وقد ذكر ابن حجر من فوائد هذا الحديث أن التفكير في الصلاة في أمر لا يتعلق بالصلاة لا يفسدها ولا ينقص من كمالها. انتهى

وروى ابن أبي شيبة عن عروة ابن الزبير قال: قال عمر ؓ: «إني لأحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة» والله أعلم.

السجود على الجبهة

ثم قال الناظم:

واعلم بأن من سجوده على إحدى شقي جبهته قد حصل
أو طيبة يا صاح أو ثنتين من العمامة فخذها تين
الواجب أن يسجد المصلي على سبعة أعضاء لحديث سيدنا
عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: «قال النبي ﷺ: «أمرت
أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده على أنفه واليدين
والركبتين وأطراف القدمين ولا تكف الثياب والشعر».

وعلى هذا اتفق العلماء، إلا أنهم اختلفوا هل وضعها كلها شرط
لصحة السجود أم لا؟.

فأما الوجه واليدان فواجب إجماعاً والبقية قيل واجب وقيل سنة،
وأما الجبهة والأنف فقليل هما واحد لأنهما ذكرا في الوجه فالإقتصار
على أحدهما يجزئ وقيل تجزئ الجبهة والأنف مستحب قال الحطاب
في شرح المختصر عند قول خليل (وأعاد لترك أنفه بوقت) قال: (فهم
منه أن السجود على الأنف ليس بواجب وهو كذلك قال في المدونة
والسجود على الجبهة والأنف جميعاً فإن سجد على الأنف دون الجبهة
أعاد أبداً ابن ناجي يريد وإن سجد على الجبهة فإنه يجزئه قاله ابن القاسم

وهو المشهور ثم قال. ظاهره أن السجود على الجبهة والأنف مطلوب على حد سواء وليس كذلك بل طلب السجود على الأنف مدوب إليه بدليل قوله إن سجد على الأنف دون الجبهة أعاد أبدا، مفهومه لو سجد على الجبهة دون الأنف أجزاءه، وفي الطراز من سجد على جبهته دون أنفه يجزئيه قال في الإشراف استحبيبا له الإعادة في الوقت وقال. ابن حبيب: لا يجزئ ومشهور المذهب ما اختاره صاحب الإشراف انتهى.

والراجع أنه لابد من وضع الأعضاء السبعة كلها بقدر أقل الطمأنينة، وهو قول سبحان الله، ويجزئ وضع جزء من كل عضو وعليه فمن سجد على أحد شقي جبهته فصلاته صحيحة.

وعلى القول بجوب السجود على الأنف قال الفقهاء بإعادة الصلاة في الوقت على من تركه سواء كان الترك عمدا أو سهو وهو في الظهريين للأصرار وفي غيرهما للطلوع هذا هو المعتمد.

• والسجود على كور العمامة كرهه مالك في المدونة فقال. (فإن سجد على كور عمامته كرهت ولا يعيد). قال ابن حبيب هذا إذا كان قدر الطافتين وإن كان كثيفا أعاد.

وبه قال مالك وأبو حنيفة والأوزاعي وإسحاق وأحمد في الرواية الأخرى وبه قال أكثر العلماء، واحتجوا بحديث أنس رضي الله عنه قال. « كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ » رواه البخاري ومسلم.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: « لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ وَهُوَ يَتَّقِي الطَّيْنَ إِذَا سَجَدَ بِكَسَاءٍ عَلَيْهِ، يَجْعَلُهُ دُونَ يَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ إِذَا سَجَدَ » رواه أحمد

وعن الحسن قال: (كان أصحاب رسول الله ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته) رواه البيهقي.
والأحاديث فيها دلالة المسألتين:

- وفي مصنف ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب والحسن أنهما كانا لا يريان بأسا بالسجود على كور العمامة.

- وفيه عن يونس عن الحسن أنه كان يسجد على كور العمامة.

- وفيه عن مكحول أنه كان يسجد على كور العمامة فقلت له فقال:

إنني أخاف على بصري من برد الحصى.

- وفيه عن الزهري قال: لا بأس بالسجود على كور العمامة.



مسائل متفرقة

ثم قال الناظم:

أو ناله من نزر قيء أو قلنس شيء أثنى غلبة غير نجس
القلنس: بتسكين اللام لا بفتحها، ماء حامض كذا فسر ابن رشد
وقال بأنه طاهر وأنه لا يفسد الصلاة.

وقال في التوضيح القلنس ماء حامض تقذفه المعدة.

القيء: هو الخارج من الطعام بعد استقراره في المعدة فإن تغير
فنجس وإلا فلا.

قال الخطاب (في القلنس): (وحكمه حكم القيء فإن كان متغيرا
فهو نجس كما تقدم بيانه في كتاب الطهارة في الكلام على القيء وإن
كان غير متغير فلا يفسد الصلاة لأنه لا يكون غالبا إلا غلبة ، فإن تعمد
القلنس فحكمه حكم تعمد القيء فتبطل صلاته وإن ابتلعه بعد أن وصل
إلى محل يمكن طرحه فاختلف في بطلان الصلاة بذلك).

قال خليل: ومن ذرعه قيء لم تبطل صلاته. قال النفراوي في شرح
الرسالة (وذلك بشروط ثلاثة: طهارته، وسارته، وخروجه غلبة)

قال الخطاب في شرح المختصر (من ذرعه القيء غلبة فالمشهور

وهو قول ابن القاسم أن صلاته صحيحة، وإن تعمد القِيء أو رده بعد انفصاله طائعا فصلاته باطلة كما ذكره ابن رشد ولم يحك في ذلك خلافا ونقله عنه ابن عرفة فقال. وعمد قيئه وابتلاعه بعد فصله مبطل) انتهى.

أو دَفَعَ الماشي من بين يديه لم يَك في جميع دا شيء عليه يجوز للمصلي أن يمع من يمر من بين يديه بأن يدفعه دفعا خفيفا تنبيهها له على فعله، فإن رفض عَنَفه حتى يرده ولا يتركه يمر من بين يديه لحديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ. «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلْيَدْرَأْهُ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»، أما المنمرد فعليه أن يتخذ سترة ليعرف الناس أنه يصلي فعن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله ﷺ قَالَ. « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلْيَدْرَأْهُ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » رواه مالك في الموطأ.

وحدود المصلي من أمامه هو موضع سجوده فلا يمع من يريد المرور أبعد من ذلك، ولا يتقدم خطوة ليمعه فهو متعدد حدوده.

هذا كله في المساجد المتسعة حيث يمكن للمصلي أن يجد مخرجا ينفذ منه للمخارج أما المساجد الضيقة أو المساجد الكبيرة كالمسجد الحرام راده الله تشريفا أو المسجد النبوي صلى الله على صاحبه وسلم أو غيره من مساجد العالم الكبرى التي يتعذر للمصلي فيها أن يمر إلا بين الصفوف فذلك معفو عنه وليس له أن يمع حتى

من المرور أمامه.

أما المأموم فسترته إمامه ولا يجوز له أن يمنع المار إلا إن كان عابثاً لاعبا وهذا قول أكثر أهل العلم كمالك والشافعي وأحمد. والدليل على جواز المرور ولو كان الإمام يصلي إلى غير سترة لحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى أَثَانٍ - وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لِلنَّاسِ بِمَنْى، فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضِ الصَّفِّ، فَتَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَثَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ» رواه مالك في الموطأ

وفيه عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ كَانَ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضِ الصُّفُوفِ وَالصَّلَاةَ قَائِمَةً.

ومنه قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ وَاسِعاً، إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَبَعْدَ أَنْ يُحْرِمَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَجِدِ الْمَرَّةَ مَدْخَلاً إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا بَيْنَ الصُّفُوفِ

أما من صلى في الفلاة فلا تلزمه سترة فإن فعلها فحسن ففي الموطأ عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَسْتَتِرُ بِرَاحِلَتِهِ إِذَا صَلَّى. وفيه عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِي الصَّخْرَاءِ إِلَى غَيْرِ سُرَّةٍ.

وقوله لم يك... إلخ: معناه كل ما في الأبيات الخمس الماضية لا شيء على فاعله مما مر فيها من قوله (من جال.. إلى قوله.. أو دفع الماشي)

ما يحمله الإمام عن المأموم

ثم قال الناظم:

ويحمل الإمام سهو المقتدي ما لم يكن من نقص فرض فاقندي
نص الفقهاء على أن الإمام يحمل عن المأموم كل سهو سهاه مادام
مقتديا به، إلا السهو في نقص فريضة، فإنه لا يحمله عنه إلا الفاتحة
عند من يقول بعدم وجوبها على المأموم ابتداء، قال صاحب جواهر
الإكليل (كل سهو سهاه المأموم فالإمام يحمله عنه إلا ركعة أو سجدة أو
تكبيرة الإحرام أو السلام) انتهى، وروى الدارقطني في سننه عن ابن عمر
- رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «ليس على من خلف الإمام سهو،
فإن سها إمامه فعليه وعلى من خلفه».

والحاصل أن الإمام لا يتحمل نقص الفرائض عن المأموم، ولا
يتحمل ما يفعله المسبوق بعد الانفصال سواء أدرك ذلك المسبوق ركعة
أو لم يدركها. قال ابن المنذر - رحمه الله -: (وأجمعوا على أن ليس على
من سها خلف الإمام سجود، وانفرد مكحول، فقال عليه، وأجمعوا على
أن المأموم إذا سجد الإمام أن يسجد معه).

وقد يخطئ بعض المأمومين عندما يسجدون بعد سلام الإمام
للسهو، وهذا خطأ ينبغي التنبيه له والتنبيه عليه.

واستثنى المالكية من الفرائض العاتحة فإن الإمام يحملها عن المأموم خاصة في الجهرية مع سيتها في السرية، فلا يجب على المأموم أن يقرأ خلف الإمام في الجهرية عند المالكية بل يكره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾⁽¹⁾، ودليلهم أن المسبوق إذا أدرك الإمام راكعا فإنه يركع معه وتحسب له تلك الركعة مع أنه لم يقرأ العاتحة ولم يدركها مع الإمام. قال سعيد بن جبير والضحاك وإبراهيم الحنفي وقتادة والشعبي والسدي وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم. أن المراد بذلك في الصلاة.

وكذا اختيار ابن جرير وقال الإمام أحمد - رحمه الله - في هذه الآية (هذا في الصلاة. وقال. أجمعوا على أن ذلك في الصلاة) فتح الباري، أما حديث عبادة «كما خلف النبي ﷺ في صلاة العجر، فقرأ، فثقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال. «لعلكم تقرؤون خلف إمامكم؟» قلنا: نعم يا رسول الله. قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» وقد رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم، فقد اختلف في صحته. والحديث في المسألة في كتب الفقهاء.

ونبه هنا إلى مسألة وهي أنه لا يجوز للمأموم أن يسبق إمامه في الركوع ولا غيره، ولا حتى أن يساويه في أي فعل من أفعال الصلاة، لما رواه سيدنا أنس رضي الله عنه قال. «صَلَّى بِأَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَمَّا قَضَى

(1) سورة الأعراف، الآية. 204

الصَّلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي إِمَامُكُمْ، فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ، وَلَا بِالسُّجُودِ، وَلَا بِالْقِيَامِ، وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ أَمَامِي وَمِنْ خَلْفِي».

ثم قال الناظم:

إذا سهى من اقتدى أو زوحما في غير الأولى عن ركوع فاعلما
فإن رجا درك الإمام ما رفع من سجدة أخيرة منها ركع
ولحق الإمام واللذ ينسا من ذاك أهمل الركوع وائتسا
ثم قضى بدلها بعد سلام إمامه ركعة أخرى بالتزام

يعني أن المأموم إذا زوحم عن الركوع مع إمامه كان نعس أو سها أو غفل أو اشتغل بحل أزراره وشبهه كغلق هاتفه ونحوه - في غير الركعة الأولى - فإنه يركع ويرفع ويلحق بالإمام، هذا إن وقع له ذلك في ركوع ثانيته أو ثالثته أو رابعته وتيقن أنه يدرك الإمام قبل رفعه من السجدة الثانية، وأما إن شك عدم الإدراك وأحرى إن تيقنه فعليه أن يخر ساجدا ولا يركع وبلغني هذه الركعة، ويأتي بركعة أخرى بعد سلام الإمام، أما لو زوحم عن ركوع الركعة الأولى له فإنه يتابعه في السجود ويصير كمسبوق أدرك الإمام في السجود لعدم انسحاب حكم المأمومية عليه بإدراكه الأولى فلو لم يتبعه تبطل صلاته ولا يفعل ما زوحم عنه.

قال الناظم:

وإن سها أو نحوه يا صاح عن السجود فاغتنم إيضاحي

فإن رجا درك الإمام ما عقد ركوع هاته التي تلي سجدة وليترك السجود إن لم يطمع فيما ذكرنا والإمام يتبع وليقض أيضا ركعة أخرى ولا سجود حيث ما قضاها فاعقلا ما لم يكن قد شك في الركوع أو السجود فاحفظ بالفروع

إذا روجح المؤتم عن سجدة أو سجنتين من الأولى أو غيرها فلم يسجلها حتى قام الإمام للركعة التي تليها فإن لم يطمع في سجودها قبل عقد إمامه الركعة التي تليها ترك السجدة أو السجنتين وجوبا وتبع إمامه فيما هو فيه، وقضى ركعة بعد سلام إمامه، وإن طمع في الإتيان بها قبل عقد إمامه سجدها وتبعه فيما بقي، فإن تخلف ظهه ولم يدركه بطلت عليه الركعة الأولى لعدم الإتيان بسجودها، والثانية لعدم إدراك ركوعها معه. فإن ترك السجدة وتبع الإمام وقضى ركعة بدلها فلا سجود عليه بعد سلامه لريادة ركعة النقص إذ الإمام يحلمها عنه، وذلك إن تيقن أنه تركه وأما إن شك في تركها وقضى الركعة فإنه يسجد بعد السلام لاحتمال ريادة الركعة التي أتى بها بعد سلام إمامه.

تنبيه. الفرق بين المراحة في الركوع والسجود في الركعة الأولى فصل الشيخ مولاي أحمد في العقد الجوهري فقال. (...) أن المراحة في السجدة إنما حصلت بعد انسحاب حكم المأمومية عليه بمجرد رفع رأسه من الركوع أما المراحة عن الركوع فتارة تكون بعد انسحاب حكم المأمومية عليه وتارة تكون قبلها وهذا هو الفرق بينهما فتأمله).



قتل العقرب والحية

ثم قال الناظم:

وقتلُهُ لعقربٍ تأنيهِه أو شُبَّهَها لم يكُ شيءٌ فيه
ما لم يكُ الفعل طويلاً أو يَبِينُ مستدبراً فقطعُهُ إذا رُكِبَ—
قتل المصلي لعقرب متجهة نحوه أو شُبَّهَها كشعبان وعنكبوت
وكل ما يؤذي جائز في الصلاة حتى لو اضطر لأن ينحني لحمل عصا أو
حجر أما إذا لم تطلبه فمكروه.

وقيل لا كراهة في قتل المؤذيات أقبلت عليه أو لم تقبل وسواء علم
أنه في صلاة أو نسي فلا سجود.

ما لم يكُ الفعل كثيراً يخرج به عن معنى الصلاة كأن يستدبر القبلة
فعليه أن يقطع ويستأنف، فقد اتفق الفقهاء على أن العمل الكثير في
الصلاة مبطل لها، واختلفوا في حده، والراجح أن الكثرة تعرف بالعرف
والعادة كما مر بنا من قبل.

فعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «اقتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ
الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ» رواه أحمد، وأصحاب السنن.

وفي مصنف ابن أبي شيبة عن سليمان بن موسى قال: «رأى أبي
الله ﷺ رجلا يصلي جالسا فقال النبي ﷺ لم تصلي جالسا؟ فقال: إن
عقربا لسعتني قال: فإذا رأى أحدكم عقربا وإن كان في الصلاة فليأخذ
بعله اليسرى ويقتله بها».

وفيه: عن ابن أبي ليلى أن عليا قتلها وهو في الصلاة. انتهى



حكم الشفع الوتر

ثم قال الناظم:

من شك هل كان بوتر فعه أو كان في ثانية من شفعه
جعلها لشفعه واقتصر وسجد البعدي ثم أوتر
وكرهوا بينهما كون الكلام عمدا ولا شيء بسهولة يُرام
معناها: من شك هل هو في الوتر أو الثانية من الشفع فليجعلها
ثانية للشفع ويسجد البعدي لاحتمال أن تكون تلك الركعة وترا فيكون
صلى ثلاثا بلا فاصل بالسلام بينها.

ويسجد البعدي استحباب كما قال القاضي عبد الوهاب وأجزأه ثم
يصلّي الوتر بعدها.

ولصلاة الشفع والوتر صور متعددة جاز أن يأتي بها المسلم كلها
استنانا واقتداء بالنبي ﷺ والصحابة - رضوان الله عليهم - وهي:

1. إما أن يجمعها جميعا في تشهد واحد فيصلّي الثلاث ركعات
جميعا في تشهد واحد، وتسليمة واحدة.

2. وإما أن يصلّي ركعتين ويتشهد ويسلم، ثم يصلّي الثالثة.

3. وأما إذا أوتر بخمس فإنّ الأفضل أن يسردها جميعا ويتشهد في

الخامسة ويسلم.

4. وإذا أوتر بسبع فكذلك يسردها جميعا في السابعة يسلم.

5 وإذا أوتر بتسع سردها جميعا لكنه يتشهد بعد الثامنة ولا يسلم، ثم يقوم فيأتي بالتاسعة ويسلم.

6. وإذا أوتر بإحدى عشرة فإنه يسلم من كل ركعتين هكذا جاءت السنة عن الرسول ﷺ.

الأدلة:

أخرج الحاكم في المستدرك عن أمنا عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن».

وعن أبي أيوب ؓ قال. «قال رسول الله ﷺ الوتر حق على كل مسلم، فمن أحب أن يوتر بحمس فليعمل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليعمل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليعمل»⁽¹⁾

وعن أمنا عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها» رواه مسلم.

وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: «كان النبي ﷺ يوتر بخمس وسبع ولا يفصل بينهما بسلام ولا كلام» رواه أحمد

(1) رواه أبو داود، والسنائي وابن ماجه.

وعن أمنا عائشة - رضي الله عنها - «أن النبي ﷺ كان يُصَلِّي تَسْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّ التَّاسِعَةَ ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا » رواه مسلم.

وأما كراهة الكلام بينهما فقد كره بعض أهل العلم تعمد الكلام لغير حاجة بين الشفع والوتر، ولكنهم نصّوا على أنه لا يلزم من ذلك سجود جبر للصلاة، لأن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا سلم بين الركعة والركعتين من صلاة الوتر ربما تكلم ببعض حاجته، والأثر رواه البخاري وغيرها عن نافع مولي ابن عمر.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولا، فإن عرضت له حاجة فصل ثم بنى على ما مضى، وفي هذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا موصولا، وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: (صلى ابن عمر ركعتين ثم قال: يا غلام ارحل لنا، ثم قام فأوتر بركعة). انتهى

وأما الأكل والشرب بين ركعتي الشفع والوتر فلا ينبغي، فإذا كان أهل العلم قد كرهوا مجرد الكلام بينهما، فإن الأكل والشرب أخرى.

أحكام المسبوق

قال الباظم.

وبطلت صلاة مسبوق أقل من ركعة مع الذي أمّ حصل له إذا ما سجد القبلياً مع إمامه أو البعدياً

وبطلت صلاة مسبوق لم يدرك ركعة كاملة مع الإمام وسجد القبلي أو البعدي معه عمداً وهو المعتمد لإدخاله في الصلاة ما ليس منها، أما سهو فلا تبطل عند ابن القاسم ويلحقه بالناسي، ويقابله وجوب وهو لسحبون لأنه يجب عليه متابعة الإمام بمجرد ارتباطه به والراجع الأول.

قال خليل في المبطلات: (وسجود المسبوق مع الإمام قبلها أو بعدها إن لم يلحق ركعة) قال الحرشي في الشرح. (يعني أن المسبوق إذا لم يلحق مع الإمام من الصلاة ركعة وسجد معه عمداً أو جهلاً لسهو ترتب عليه فإن صلاته تبطل سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور، لأنه غير مأموم حقيقة ولذا لا يسجد بعد تمام صلاته أيضاً قاله في المدونة).

وفي الشرح الكبير لميارة - رحمه الله - قوله. (وأما إن أدرك المسبوق أقل من ركعة فلا سجود عليه أصلاً فلا يسجد القبلي مع الإمام على المشهور وهو قول ابن القاسم فإن سجد معه بطلت صلاته، قاله ابن

عبد السلام عن أهل المذهب).

ثم قال الناظم:

وإن لها أو أكثر قد لحقا فليسجد القبلي مغه مطلقا
وليترك البعدي حتى يقضي يسجد بعد سلام الفرض
وبطلت إن مغه عمدا سجدا وإن يكن سهوا فبعدي بدا

معناه إذا أدرك المسبوق ركعة كاملة مع الإمام وترتب على الإمام سجود قبلي فإنه يسجد معه، أما البعدي فيتركه إلى بعد قضائه ما فاتته. وسواء أدرك السهو أو لم يدركه كأن سهى الإمام في الأولى وهو دخل معه في الثالثة مثلا فيسجد معه وجوبا.

جاء في مواهب الجليل للحطاب (ومن عقد مع الإمام ركعة فوجب على الإمام سجود سهو فإن كان قبل السلام سجد معه قبل القضاء ثم لا يعيده) إهـ

ولا يسجد البعدي في وقت أداء الإمام له كما سبق لأن هذا يكون زيادة داخل الصلاة وهذا لا يجوز وإنما يفعله بعد أن يسلم، وتعليل ذلك أن الذي لم يحصل ركعة مع الإمام فكأنه صلى منفردا فهو بمثابة من يصلي فذا.

فإن سجد البعدي مع الإمام عمدا تبطل صلاته أما سهوا فعليه البعدي لزيادته فيها ما ليس منها، أما جهلا لم تبطل عند ابن القاسم فهو عنده كالناسي.

ثم قال الناظم.

إذا سها المسبوق في القضاء فهو كالفلذ بلا امتراء
وإن على المسبوق ممن أمه ترتب البعدي وقد لزمه
من نفسه لدى القضا القبلي أجزأه القبلي يا ذكي
معاه أن سهو المسبوق حال قضائه حكمه حكم العذ في الريادة
والنقصان ففي النقص يسجد القبلي وفي الريادة يسجد البعدي وعد
اجتماعهما يسجد القبلي تعليبا، لأن الإمام لا يحمل عنه سهوه بعد
مفارقه إياه.

وكذا إن ترتب على إمامه بعدي وبعد انفصالهما ترتب عليه هو
قبلي فيعلب القبلي ويسجده.

قال الناظم.

من للركوع في السجود ذكرا رجع قائما على ما شُهرًا
ثم قرأ ندباً له وركعاً وسجد البعدي لزيد وقعا
من سبي الركوع ثم تذكره في السجود، فإنه يقوم من سجوده من غير
تكبير حتى يعتدل قائما، ويتلو شيئا من القرآن ندبا حتى يكون ركوعه
على إثر قراءة ثم يركع، ولا يجوز أن يقتصر في قيامه على حد الركوع،
لأن الهوي إلى الركوع ركن مقصود فلا بد أن يأتي به بنية، سواء منفردا أو
مأموما، لأنه ها تذكر قبل فوات أو ان التدارك، والمأموم بإمكانه الإتيان
بالركوع قبل أن يركع الإمام في الركعة التالية، ففي حاشية الدسوقي على

الشرح الكبير على مختصر خليل في الفقه المالكي عند قول المؤلف - وتارك ركوع سهوا يرجع قائما - أي تذكره قبل أن يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص يرجع له قائما لأن الحركة للركن مقصودة، وهذا إذا تذكره وهو في السجود أو هو جالس أو رافع من السجود. وأما إن تذكره وهو قائم فإنه يركع حالا. انتهى.

والفوات عند المالكية بعقد الركوع من الركعة التالية.

ثم قال الناظم:

وذاكِـرُ السجدةِ مُستَقِلًا يأتـي بها بعد جلوسٍ إلَّا
إنْ كان قد جلس أولاً فلا يجلسُ من غير خلاف نُقِلَ
كذلك لا يجلس ذاكـرُهُما وليسجد البعدي ليزيد عِلْمَ

من نسي سجدة وتذكرها وهو قائم قبل أن يركع فإنه يأتي بها بعد جلوس تام وهو أصل الجلوس بين السجدين لأنه فرض، إلا إن كان قد جلس لمَّا رفع من السجدة الأولى فحينها يهوي مباشرة ساجدا ولا يجلس، من غير خلاف منقول عن العلماء.

والواجب في الجلوس أن يكون مع الطمأنينة الزائدة على الاعتدال لا كما يفعله الكثير من العامة اليوم لا طمأنينة ولا اعتدال مع أنهما فرضان تبطل الصلاة بتركهما والتهاون فيهما.

كذلك من نسي السجدين معا كمن رفع من الركوع وظن أنه سجد، وشرع في قراءة الفاتحة من الركعة التي تليها ثم تذكر أنه لم يسجد أصلا

فحينها يهوي للسجود مباشرة دون جلوس ثم يسجد البعدي للحالتين معا الأولى التي زاد فيها القيام وسي سجدة والثانية لريادة القيام والقاتحة حين سبي السجديتين معا.

ثم قال الساظم.

مَنْ ذَكَرَهُ نَقَصَ السَّجُودَ يَنْجَلِي بُعِيدَ رَفْعِهِ مِنَ التِّي تَلِي
يُلْغِي التِّي مِنْهَا السَّجُودَ أَهْمَلَا وَلَيَأْتِ بَانِيَا بِأُخْرَى بَدَلَا
وَلَيَسْجُدِ الْقَبْلِيَّ إِنْ تَذَكَّرَا مِنْ بَعْدِ ثَالِثِهِ إِذَا جَرَى
نَقَصَ السَّجُودَ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ لِلزَّيْدِ وَالنُّقْصَانِ دُونَ مَيْنِ

من نسي السجود من ركعة من الركعات ولم يتذكره إلا بعد الرفع من الركعة التي بعدها فإنه يلعي الركعة التي سبي منها السجود لعوات محل التدارك ويأتي بركعة بدلا منها بانيا على ما صح من صلاته لا قضاء فيجعلها في آخر صلاته ويقرأ فيها القاتحة ولا يقرأ فيها كمثلا ما قرأ في الركعة التي ألعاهها لأن ركعاته انقلبت.

فإن كان النقص جرى في الركعتين الأوليين وتذكره بعد الرفع من الثالثة يسجد القبلي تعليبا له على البعدي فالقبلي عن السورة التي لم يقرأها في الثالثة التي انقلبت ثانية (والتي من حقها أن يقرأ فيها بالقاتحة والسورة وهو قرأ القاتحة فقط) والبعدي عن الركعة التي ألعاهها فاجتمعت الريادة مع النقصان لذلك يسجد القبلي.

وقوله دون ميس أي دون شك أو كذب.

ثم قال بعدها:

وإن يك النقصان ليس منهما فليسجد البعدي على ما رُسِمَا
أو كان منهما وقبل عقد ثالثة ذكَّره فالبعدي
إذ لم تفت سورة ولا جلوس في الصورتين فأنزع هاته الأسس

وإن كان نقص السجود ليس من الأوليين بل من الثالثة مثلاً، أو كان
منهما (الأولين) وتذكره قبل أن يركع الثالثة فإنه يسجد بعد السلام لأنه
لم تفته السورة ولا جلوس بعدهما فليس في الصورتين إلا الزيادة فقط
وهي القيام وقراءة الفاتحة.

قوله فارع هاته الأسس أي احفظها لصحة صلاتك وكمالها.

قال الناظم:

وتبطل الصلاة بالسَّلام في حال شك المَرء في التَّمام
من سلم من صلاته وهو شاك هل تمت أم لا ولم يكن مستنكحاً
فإن صلاته باطلة، لأنه يجب عليه إذا شك في نقصان فرض أن يأتي بما
شك فيه قبل التسليم ليخرج منها متيقناً وقد مر أن الشك في النقصان
كالتحقق بل حتى لو ظهر له الكمال بعد التسليم فلا ينفعه على الأظهر
لأنه بمجرد سلامه بطلت ولا يمكن أن تعود صحيحة بعد ذلك.

روى أبو داود والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:
«لَا غَرَارَ فِي صَلَاةٍ وَلَا تَسْلِيمٍ».

وَيُعَرِّزُ الرَّجُلُ بِصَلَاتِهِ فَيَنْصَرِفُ وَهُوَ فِيهَا شَاكٌ.

المسائل التي تفترق فيها النافلة عن الفريضة

ثم قال الناظم.

والسهو في الصلاة ذي القضاء كالسهو في الصلاة دي الأداء

أي لا فرق في أحكام السهو في صلاة الأداء وهي التي يؤديها في وقتها المشروع لها، وصلاة القضاء وهي التي أخرها عن وقتها وأداها خارج وقتها الأصلي. فالحكم في سجود السهو واحد لا يختلف بينهما.

ثم قال الناظم.

والسَّهْوُ فِي نَافِلَةٍ كَالسَّهْوِ فِي فَرَضٍ سِوَى سِتِّ مَسَائِلَ تَفِي
الْحَمْدُ وَالسُّورَةُ وَالْجَهْرُ كَذَا سِرٌّ زِيَادَةٌ لِرَكْعَةٍ خُذَا
سَادُسُهَا سَيَانُ بَعْضِ الْأَرْكَانِ إِنْ طَالَ، فَالَّذِي لَأَمِّ الْقُرْآنِ
ذَكَرَ فِي نَفْلِ لَدَى مَا رَكْعَا مَضَى وَقَبْلَى السَّجُودِ أَوْ قَعَا
وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ بِفَرَضٍ أَهْمَلَا رَكْعَةً سَهْوَهُ كَمَا قَدْ انْجَلَا
وَزَادَ رَكْعَةً وَسَجْدُ كَمَا فِي تَارِكِ السَّجُودِ قَدْ تَقَدَّمَا
وَذَاكَ لِسُورَةٍ أَوْ سِرِّ بَعْدَ رُكُوعِ نَفْلِهِ أَوْ جَهْرِ
يَمْضِي وَلَا يَلْزَمُهُ سَجُودٌ وَالْفَرَضُ فِي ذَا حُكْمِهِ مَعْهُودُ

معنى الأبيات أن حكم سجود السهو في النافلة مثله مثل حكمه في الفريضة ولا تختلفان إلا في ست مسائل تأتي تباعا في هذه الأبيات

وهي (الفتاححة، والسورة، والسر، والجهر، وزيادة ركعة، وسيان بعض الأركان إن طال).

قال العدوي في حاشيته: (والحاصل أن السافلة كالمریضة إلا في خمس مسائل. السر والجهر والسورة تعتصر في السافلة دون المریضة، الرابعة: إذا عقد ثلاثة برفع رأسه من ركوعها كملها رابعة في السافلة بخلاف المریضة، الخامسة: إذا سبي ركبا من السافلة وطال أو شرع في صلاة مفروضة مطلقا أو سافلة وركع فلا شيء عليه، بخلاف المریضة فإنه يعيدها)

ولم يذكر العدوي كعيره السادسة وهي الفاتحة.

وقوله (إن طال): إشارة إلى سبان بعض الأركان في السافلة مثلها مثل المریضة في القرب أما في الطول فيحتلطان.

ثم شرع في تفصيل المسائل فقال.

من قوله (فالذي لأم القراءن. إلى قوله.. قد تقدما) معناه أن من سبي الفاتحة في السافلة حتى ركع فإنه يمضي في صلاته ويسجد القبلي لتركها لأن حالها أخف من المریضة، أما إن سبها في المرض حتى ركع فإنه يلعي الركعة التي سبها فيها وبسبى على ما صح من صلاته وراة ركعة أخرى بدلها وسجد للسهو كما مر في ترك السجود بتفصيله بين القبلي والبعدي.

وقوله. (وذاكر لسورة أو سر... إلخ) أي. من سبي السورة أو السر

أو الجهر في النافلة حتى ركع فالحكم أنه يمضي في صلاته ولا يلزمه سجود القبلي لأنه ترك مستحبا ولا سجود إن تركه في النافلة.

أما في الفريضة فحكمه معهود ومعروف إذ السورة والسر والجهر سنن مؤكدة في الفريضة فيسجد لها. والتفصيل في محله من الشرح فيما تقدم.

ثم قال الناظم:

وَمَنْ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي النَّفْلِ قَامَ فَإِنْ ذَكَرَ ذَا مِنْ قَبْلِ
أَنْ يَعْقِدَ الرُّكُوعَ عَادَ وَسَجَدَ بَعْدَ سَلَامِهِ لِيَزِيدَ قَدْ وَرَدَ
وَبَعْدَ عَقْدِهِ أَتَى بِرَابِعَةٍ وَسَجَدَ الْقَبْلِيَّ لِهَذِي الْوَاقِعَةِ
وَفِي صَلَاةِ الْفَرَضِ يَرْجِعُ مَتَى ذَكَرَ وَالْبَعْدِي عَلَيْهِ ثَبَتَا
وَلَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ ذَكَرَ مِنْ نَفْلِهِ رُكْنَا بِطَوَّلٍ قَدْ جَرَى
وَأَنْ بِفَرَضٍ مَا ذَكَرْنَاهُ بَدَا فَالْحُكْمُ فِيهِ أَنْ يُعَادَ أَبَدَا

الفرق الخامس هو القيام لركعة ثالثة من قوله: (ومن إلى ثالثة... إلى والبعدي عليه ثبتا) أي من قام إلى ركعة ثالثة في النافلة فإن تذكر ذلك قبل عقد الركوع فإنه يعود ويسجد البعدي لزيادة أفعال في الصلاة وهنا لا تختلف النافلة عن الفريضة، أما إن رفع من الركوع في النافلة فإنه يكمل الثالثة ويأتي برابعة ويسجد القبلي لترك السلام الأصلي بعد الركعتين كما هو الأصل في النافلة.

أما في المريضة كما قد تقدم فإنه يرجع متى ما تذكر وفي أي حال
ويسجد البعدي للريادة.

والعرق السادس هو المذكور في البيتين الأخيرين أن من سبي ركبا
في المافلة وطال الأمر فلا تجب عليه إعادتها بخلاف المريضة فإنها تعاد
وجوبا أبدا.

ثم قال الناظم.

مَنْ قَطَعَ النِّفْلَ بِعَمْدٍ أَوْ أَخْلَ عَمْدًا يَنْخَوِ سَجْدَةً مِنْهُ بَطْلٌ
ثُمَّ يُعِيدُ أَبَدًا وَلَا يَدَعُ لِكَوْنِهِ لَزِمَهُ حِينَ شَرَعَ

قطع الصلاة المفروضة عمدا من غير مسوغ شرعي محرم باتفاق
العلماء، لما في ذلك من العبث بالعبادة الذي يتنافى مع حرمتها،
ومكانتها، ولقول الله سبحانه. ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾⁽¹⁾، وإذا كانت مافلة
فلا يجوز - أيضا - قطعها عند الحنفية والمالكية بلا عذر بدليل الآية
السابقة فهي عامة في الأعمال، وقالت الشافعية والحنابلة يجوز، مع
استحباب عدم القطع.

وكذلك قطع المافلة عند إقامة الفريضة إذا خشي فوات الركعة الأولى
مها، على خلاف بين الفقهاء في ذلك.

فالواجب على من قطع النفل عمدا أن يعيده لأنه يلزمه بالشروع
فيه، وإليه ذهب أبو حنيفة ومالك، ورواية عن أحمد بوجوب إتمام

(1) سورة محمد، الآية 33

الصوم، ولزوم القضاء إن أفطر، وذلك لأنه عبادة تجب بإفسادها الكفارة العظمى، كالحج.

ومنه حديث طلحة بن عبيد الله قال: «جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد، نثر الرأس، يُسمع دويَّ صوته، ولا يفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: خمسُ صلواتٍ في اليوم والليلة، فقال هل عليَّ غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع، قال رسول الله ﷺ: وصيام رمضان، قال هل عليَّ غيره؟ قال: لا، إلا أن تطوع، قال: وذكر رسول الله ﷺ الزكاة، قال هل عليَّ غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع، قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»⁽¹⁾. مفهومه: فيجب عليك، أي: إن تطوعت، فيلزمك التطوع، وإن كان تطوعاً في أصله.

فرع: وهل يجوز للإبن قطعها لإجابة الوالدين:

ذهب المالكية إلى أن إجابة الولد في النافلة أفضل من التماذي فيها، وحكى القاضي أبو الوليد بن رشد أن ذلك يختص بالأم دون الأب، وقال به من السلف مكحول. وذهب الشافعية إلى أنه إن علم تأذي الوالد بعدم الإجابة وجبت الإجابة وإلا فلا.

ومنه حديث مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَهْدِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَصَاحِبُ جُرَيْجٍ وَكَانَ جُرَيْجٌ

(1) أخرجه البخاري

رَجُلًا عَابِدًا فَاتَّحَدَ صَوْمَعَةً فَكَانَ فِيهَا فَاتَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ يُصَلِّي فَقَالَتْ: يَا جُرْنِجُ فَقَالَ: يَا رَتْ أُمِّي وَصَلَاتِي فَأَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ فَانْصَرَفَتْ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعِدِّ أَتَتْهُ وَهُوَ يُصَلِّي فَقَالَتْ: يَا جُرْنِجُ فَقَالَ: يَا رَتْ أُمِّي وَصَلَاتِي فَأَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ فَانْصَرَفَتْ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعِدِّ أَتَتْهُ وَهُوَ يُصَلِّي فَقَالَتْ: يَا جُرْنِجُ فَقَالَ: أَيُّ رَتْ أُمِّي وَصَلَاتِي فَأَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تُمِتْهُ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى وُجُوهِ الْمُؤْمِسَاتِ فَتَذَاكِرَ بَنُو إِسْرَائِيلَ جُرْنِجًا وَعِبَادَتَهُ وَكَانَتْ امْرَأَةٌ بَعْثِي يَتَمَثَّلُ بِحُسْنِهَا فَقَالَتْ: إِنْ شِئْتُمْ لَأَقِيسَنَّ لَكُمْ قَالَ: فَتَعَرَّضْتُ لَهُ فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا فَاتَتْ رَاعِيًا كَانَ يَأْوِي إِلَى صَوْمَعَتِهِ فَأَمَكَّتَهُ مِنْ نَفْسِهَا فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَحَمَلَتْ فَلَمَّا وَلَدَتْ قَالَتْ هُوَ مِنْ جُرْنِجٍ فَاتَتْهُ فَاسْتَنْزَلُوهُ وَهَدَمُو صَوْمَعَتَهُ وَجَعَلُوا يَضْرِبُونَهُ فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ قَالُوا زَيْنَتْ بِهَذِهِ الْبَعْثِي فَوَلَدَتْ مِنْكَ فَقَالَ أَيْنَ الصَّبِيِّ فَجَاءُوا بِهِ فَقَالَ دَعُونِي حَتَّى أَصَلِّيَ فَصَلَّى فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَى الصَّبِيَّ فَطَعَنَ فِي بَطْنِهِ وَقَالَ: يَا غُلَامُ مَنْ أَبُوكَ قَالَ: فَلَانُ الرَّاعِي قَالَ: فَأَقْبَلُوا عَلَى جُرْنِجٍ يَقْبَلُونَهُ وَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ وَقَالُوا نَبِيٌّ لَكَ صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ: لَا أَعِيدُوهَا مِنْ طِينٍ كَمَا كَانَتْ فَفَعَلُوا وَبَيْنَا صَبِيٌّ يَرْضَعُ مِنْ أُمِّهِ فَمَرَّ رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى دَابَّةٍ فَارَاهُ وَشَارَهُ حَسَنَةً فَقَالَتْ: أُمُّهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْ ابْنِي مِثْلَ هَذَا فَتَرَكَ الثَّدْيَ وَأَقْبَلَ إِلَيْهِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَنِي مِثْلَهُ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى ثَدْيِهِ فَجَعَلَ يَرْضَعُ، قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْكِي ارْتِضَاعَهُ بِإِضْبَاعِهِ السَّبَابَةِ فِي فَمِهِ فَجَعَلَ يَمْصُهَا قَالَ: وَمَرُّوا بِجَارِيَةٍ وَهُمْ يَضْرِبُونَهَا وَيَقُولُونَ: زَيْنَتْ سَرَفَتِ وَهِيَ تَقُولُ: حَسْبِيَ اللَّهُ

وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَقَالَتْ: أُمُّهُ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهَا فَتَرَكَ الرِّضَاعَ وَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا فَهَنَّاكَ تَرَجَعَا الْحَدِيثَ فَقَالَتْ: حَلَقَى مَرَّ رَجُلٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهُ فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِثْلَهُ وَمَرُّوا بِهَذِهِ الْأُمَّةِ وَهُمْ يَضْرِبُونَهَا وَيَقُولُونَ: زَنَيْتِ سَرَقْتَ فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهَا فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا قَالَ: إِنَّ ذَاكَ الرَّجُلَ كَانَ جَبَّارًا فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِثْلَهُ وَإِنَّ هَذِهِ يَقُولُونَ لَهَا: زَنَيْتِ وَلَمْ تَزِنْ وَسَرَقْتَ وَلَمْ تَسْرِقْ فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا» (1).

فرع: وهل تقطع الزوجة لإجابة زوجها؟

إذا دعاها زوجها مستغيثا لإنقاذه أو مساعدته لدرء ضرر أو رفع خطر وجب عليها إجابته، سواء أكانت في صلاة فرض أم في صلاة نافلة، وهكذا يجب على كل من سمع مستغيثا واقعا في هلكة أن يقطع صلاته ويهب لمساعدته، فإن مفسدة قطع الصلاة أهون من فوات النفس ووقوع الهلكة.

قال العز بن عبد السلام - رحمه الله -: (إنقاذ الغرقى المعصومين عند الله أفضل من أداء الصلاة، والجمع بين المصلحتين ممكن بأن ينقذ الغريق ثم يقضي الصلاة، ومعلوم أن ما فاتته من مصلحة أداء الصلاة لا يقارب إنقاذ نفس مسلمة من الهلاك)

وكذلك لو رأى الصائم في رمضان غريقا لا يتمكن من إنقاذه إلا

(1) رواه مسلم

بالمطر، أو رأى مصولا عليه - أي مظلوما - لا يمكن تحليله إلا بالتقوي بالمطر فإنه يطر وينقذه، وهذا أيضا من باب الجمع بين المصالح، لأن في النفوس حقا لله ﷻ وحقا لصاحب النفس، فقدم ذلك على فوات أداء الصوم دون أصله انتهى من كتابه قواعد الأحكام

ثم قال الناظم.

وليس في النهي شيء فافهم إلا بأحرف فكالتكلم
النهي والتنهيد. أي أخرج نفسه بعد مدّة ألما أو حرنا: تنهّد
المريض من الألم

فالتنهد - وهو تنفس الصعداء - لا يتعب بمجرده استهراء ولا يدل على التضايق من الصلاة، ولا حرج عليك في التنهد عند الشعور بضيق التنفس ولا تبطل الصلاة بذلك فإن كان بحروف فحكمه حكم الكلام كما مر في بابه.

ولا ينبغي للمسلم الإكثار منه خاصة إذا كان تبرما من قضاء الله فهو حرام فيجب عليه أن لا يجرع، وأن لا يسحط ففي الترمذي أن رسول الله ﷺ قال: «إن عظم الجراء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قوما ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط» أي من رضي بما ابتلاه الله به فله الرضا منه تعالى، وجزيل الثواب، من سخط أي. كره بلاء الله وجرع ولم يرض بقضائه فله السخط منه تعالى وأليم العذاب.

تسبيح المأموم للإمام

قال الناظم:

وَسَبَّحَ الْمَأْمُومُ بِالْإِمَامِ لِرَبِّدٍ أَوْ لِعَدَمِ الْإِمَامِ
أَوْ لِحُلُوسِ أَوَّلِ أَيِّ رَفِضِهِ وَلِيَتَّبِعَ بَعْدَ فِرَاقِ أَرْضِهِ

الواجب على المأموم أن يتابع إمامه في كل أفعال الصلاة ما لم يُخل بشيء منها، لما روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ ».

أما إذا زاد في صلاته أو نقص أو ترك الجلسة الوسطى فالواجب التسبيح له فإن نقص أو زاد في فرض ولم يسبحوا له وتبعوه تبطل صلاة الجميع، وإن كانت سنة أو سننا فالتفصيل كما مضى.

أما الزيادة والنقصان فلا ريب في التسبيح له فيهما، أما الجلسة الوسطى فإنهم يسبحون له فإن رجع فنعماً هي وإن تمالى تبعوه وجوباً ويسجدون القبلي جميعاً لما في الصحيحين من حديث عبد الله بن بحينة وفيه « فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك ».

وفي سس البيهقي عَنِ الْمُعِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ. «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، وَإِنْ
اسْتَتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ».



حكم اتباع الإمام في الزيادة

ثم قال الناظم:

وإن بثالثة أو أولى جلس فقم ولا تقف نلت الملتمس

تقفه: أي تتبعه، الملتمس: أي المطلوب والمرغوب وهو دعاء.

إذا جلس الإمام بعد الركعة الأولى أو الثالثة للتشهد سهوا فلا تتبعه وإنما تسبح له وجوبا وتقوم لأن هذا هو الواجب عليك، ولأن الجلوس ليس في محله، فإن تبعته فصلاتك باطلة.

تنبيه: قال الشيخ مولاي أحمد في العقد الجوهري (إذا جلس المصلي بعد الركعة الأولى أو الثالثة، فإذا تذكر بقرب الجلوس يقوم ولا سجود عليه، وإذا لم يتذكر إلا بعد التشهد أو قدره فإنه يقوم ويتم صلاته ويسجد بعد السلام، وإذا تذكر بعد الطمأنينة ففيه الخلاف هل عليه السجود أم لا)

قلت وأصل التفرقة باعتبار ذلك من الترحيح أو العمل الزائد وذهب صاحب أسهل المسالك إلى عدم التفرقة وقال بسجود البعدي في الصورتين.

ثم قال الساطم.

وإن يُقْمَ عن سجدة فَسَبَّحَا به فإن عادَ فلامرُ وَصَحَا
وإن أبى فلا تَقْم وَدَعَاهُ فَإِنْ خَشِيتَ الْعَقْدَ فَاتَّبِعْهُ
وحاذِرِ الْجُلُوسَ بعدَ ذَا مَعَهُ إِنْ كَانَ فِي ثَانِيَةٍ أَوْ رَابِعَةٍ
وإذا سلم في موضع ما أَلْفَيْتَ رُكْعَةً بِنَاءً تَحْكُمَا
ثم اسجدوا القبلي ونَدَبَا قَدُّمُوا أَحَدُكُمْ جَمْعًا يُتَمُّ بِكُمْ

إذا قام الإمام عن سجدة بأن سجد واحدة فقط يسبح له من خلفه وجوبا فإن عاد فالأمر واضح وإن أبى فلا تقم معه، اللهم إذا خشيت أن يركع التي بعدها كأن قرأ الفاتحة والسورة ولم يرجع وغلب على ظلك عدم رجوعه فالواجب حينها أن تتبعه، ثم لا تجلس معه بعدها لا في ثانية ولا رابعة، لأنه إن وقع الترك من الأولى فثانيته هي الأولى لك، وأن وقع من رابعته فهي ثالثة لك لأنه لا جلوس في الأولى والثالثة كما تقدم. وكذلك لا تجلس في ثانيته التي هي ثالثة الإمام لوجوب قيامك فيها لمتابعة الإمام.

وإذا سلم الإمام رد ركعة في مكان الركعة التي ألغيتها وكيفية ربادتك لها تكون بناء بأن تقرأ فيها العاتحة فقط، ثم يسجدون القبلي، لنقصان السورة من الركعة الثانية وهذا ما ذهب إليه سحنون وضعفه العلماء، والمشهور هو أن يسجدوا لأنفسهم السجدة الثانية ولا يتبعوه في تركها ويعيدوها استحبابا وهو قول ابن القاسم.

أما الإمام فإن تذكر قبل أن يسلم فإنه يأتي بركعة وتصح صلاته

وصلاتهم أما إن سلم فصلاته باطلة

ويندب لهم أن يقدموا من يتم بهم ركعة بدل الركعة الملقاة على قول سحنون.

قال الناظم:

وَسَبَّحْنَ أَيْضاً بِهِ وَالْقَفْوَدَغْ إِنَّ سَجْدَةً ثَالِثَةً مِنْهُ تَقَعُ
إذا سجد الإمام سجدة ثالثة سهوا فسيح له وجوبا ولا تتبعه، كما
أنك تسبح له عدد نقصانها وإن تبعته بعد تحققك من كونها زائدة
بطلت صلاتك.

قال الناظم:

وَأَنَّ إِلَى زِيَادَةِ قَامَ الْإِمَامُ تَبِعَهُ الْمَوْقِنُ مُوجِبَ الْقِيَامِ
أَوْ شَكَّ فِيهِ، وَالَّذِي قَدْ أَيقِنَا نَعْدَمُ الْمَوْجِبَ يَجْلِسُ أَفْطُنَا
إِنْ يَجْلِسُ الْأَوَّلُ عَمْدًا أَوْ يَقُمْ كَذَلِكَ الثَّانِي فَالْإِطْطَالُ حُتْمٌ
إذا قام الإمام إلى زيادة سهوا فالواجب التسبيح له في الحال، ثم إن
كان من المأمومين مَنْ هو موقن لموجب القيام أو شك فيه أو ظان له
فهؤلاء عليهم أن يتبعوا الإمام فإن جلسوا تبطل صلاتهم.

وأما من كان منهم متيقنا الزيادة فهذا لا يجوز له أن يقوم مع الإمام
لتيقنه من أنها زائدة فعليه أن يجلس ويسبح للإمام وجوبا فإن قام تبطل
صلاته في الحين

وسبب بطلان صلاتهما هو مخالفة الواجب على كل منهما، أما

إن خالما سهو فلا تبطل، وكذا إن قال الإمام قمت لموجب فيأتي الذي
جلس سهو بركعة.

وقوله أقطا أي تفتط لهذه المسائل.

وخلاصة المسألة أن المأموم في هذه المسألة على حالتين إما
متيقن بعدم وجود موجب القيام (الركعة) وإما أنه ليس متيقنا وكل
مهما إما أن يفعل ما أمر به وإما أن يخالف عمدا أو سهوا أو تأويلا.
فمتيقن انتفاء الموجب:

- إن فعل الواجب وجلس فصلاته صحيحة إن سبح ولم يتبين له
خلاف كلامه.

- إن خالف عمدا بأن قام بطلت صلاته

- إن خالف سهوا لم تبطل اتفاقا

- إن قام متأولا فلا تبطل كأن اجتهد في فعل الإمام وتبين له صحته
أما العير متيقن أو الشاك أو الظان.

- إن فعل الواجب وقام مع الإمام فصلاته صحيحة

- إن جلس عمدا بطلت صلاته

- إن جلس سهوا لم تبطل صلاته ويأتي بركعة إن تبين عدم الريادة

- والمتأول كالعامد تبطل صلاته

وهذا التمهيد ذكره الحطاب في شرحه على مختصر خليل.

حكم إذا سلم الإمام قبل تمام الصلاة

ثم قال الناظم:

إذا الإمام قبل أن يُتِمَّ مَا فَعَلَ صَلَاتِهِ سَهَا فَسَلِّمَا
فَسَبَّحَ الَّذِي كَانَ خَلْفَهُ بِهِ فَإِنْ يَكُنْ صَدَقَةٌ فَانْتَبِهْ
فَإِنَّهُ صَلَاتُهُ يُكَمِّلُ وَسَجْدُ الْبَعْدِيِّ لِرَيْدٍ يَخْضُلُ
إِنْ شَكَّ فِي خَبَرٍ مَنْ قَدْ سَبَّحَا سَأَلَ عَدْلَيْنِ لِكَيْ يُصَحَّحَا
وَلَيْسَ جِئْتِ بِذِ التَّكْلُفِ بِذَاكَ يَا صَاحِ عَلَيْهِمْ يَحْرُمُ

إذا سلم الإمام سهوا قبل أن يتمم صلاته وسبح له من خلفه من المصلين فإن صدقهم في تسبيحهم فإنه يكمل صلاته ويسجد البعدي لزيادة السلام، أما إن شك في خبر من سبح له فله أن يسأل عدلين ولا يضر الكلام حينها وكل الآيات هي تفصيل حديث ذي اليمين ونصه:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: « صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ - أَيْ الظَّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا. قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشْبَةِ مَغْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتْ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ،

وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالَ. يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَسِيَتْ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ. لَمْ أَتَسَ وَلَمْ تَقْصُرْ فَقَالَ. أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ فَرُئِمَا سَأَلُوهُ - أَيِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - . ثُمَّ سَلَّمَ؟ فَيَقُولُ. نُبْتُ أَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ. ثُمَّ سَلَّمَ⁽¹⁾

يعرف هذا الحديث بحديث دي اليمين، لاشتهار ذكره فيه.

قال القاضي عياض. قوله (إحدى صلاتي العشي) يريد الظهر والعصر

قوله. (وشبك بين أصابعه) استدلل البخاري به على جواز تشبيك الأصابع في المسجد.

قوله: (وفي القوم أبو بكر وعمر) يدل على فضلهما، إذ هما من كبار أصحابه، بل هما أجل الصحابة.

قوله: فقال. أكما يقول ذو اليمين (أراد التأكد من القوم. وهو قال اليازم سأل عدلين)

فيه أن الفصل القصير والكلام القصير لا يبطل الصلاة إذا كان عن

(1) متفق عليه

سهو. فإنه عليه الصلاة والسلام قام من مكانه، واستقبل القوم، وكلموه وكلمهم، ثم تقدم فصلی.

قال الناظم:

وإن تَبَيَّنَ الكَمَالُ عَمَلًا بِمُقْتَضَى بَيِّنَةٍ وَعَدَلًا
عَنْ خَيْرِ الْعَدْلَيْنِ إِلَّا إِنْ كَثُرَ مِنْ خَلْفِهِ جِدَا فَإِنَّهُ يَذَرُ
يَقِينَهُ ثُمَّ إِلَى خَبَرِهِمْ يَرْجِعُ وَالْحَمْدُ لِرَبِّي إِذْ خَتِمَ
إذا تيقن الإمام كمال صلاته فإنه يعمل بيقينه ويعدل عن خبر
العدلين اللهم إلا إن كثرت التسيب من خلفه فإنه يرجع إلى خبرهم
وجوبا لأنه يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة فقد روى الترمذي عَنْ
ابْنِ عُمرَ - رضي الله عنهما - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ
أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ، وَيَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ »

قوله: والحمد لرَّبِّي إذ ختم: يحمد الناظم رحمه الله ربه إذ يسر
له ختم الكتاب تأليفا، ونحن كذلك نحمد الله إذ يسر لنا شرحه في
مسجد قباء بحي أمشوان بولاية تمنراست الجزائر.

الخاتمة

ثم ختم النظم بقوله - رحمه الله -.

نظمي المسمى العبقري في شهر مولد سيد السورى الأغر
سنة عشرين يليها ألف ومائة مع ثمان تقف
أبياته الجُمّ جدها الميمون قُل مائة وتسعة وخمسون

أي: اختتمت نظمي المسمى العبقري في شهر مولد النبي
المصطفى صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله سنة (1128 هجرية) وعدد
أبياته (159) بيا ولعل العاذ لها يجدها (160) فالبيت الأخير مضاف له
ليختم بالصلاة على الحبيب ﷺ رجاء البركة وعموم الثواب قال الإمام
السوي في كتاب الأذكار (أجمع العلماء على استحباب ابتداء الدعاء
بالحمد لله تعالى والثناء عليه، ثم الصلاة على رسول الله ﷺ، وكذلك
الدعاء بهما، والآثار في هذا الباب كثيرة معروفة).

ثم قال:

به اللهم انفع من قرأه ومن بناظر الرضى رآه
وحطه من شر حسود باخس وأقل نور حباه طامس
ونظر له بعين السخط وزاعم الخطايا وهو المخطي

واغفر لنا واغفر لوالدينا واغفر لمن علمنا آمينا
واغفر لكل مسلم ومسلمة واغفر لمن دعا لنا بالمرحمة
ثم شرع ﷺ في الدعاء لمن قرأ الكتاب ومن نظر إليه بعين الرضى
والتعلم، ودعا للكتاب بأن يحفظه الله من شر الحاسد الباخس للحق
(ومن شر حاسد إذا حسد)، وأن يحفظه من كل غائب عقله مطموس
البصيرة وبور العقل، واستعاذ من شر من نظر للكتاب بعين الحسد
والسخط ورعم أن فيه أخطاء والواقع أنه هو المخطئ لما توهمه
في نفسهما حسدا، ودعا لأن يعمر الله له لوالديه ولمشايحه ولكل
المسلمين والمسلمات ولكل من دعا بالرحمة له.

ولا شك أنه دعاء له سبقا بأربعة قرون وسأل الله أن يستجيب له
ولنا وأن ينفعنا بعلمه وبركته آمين.

ثم قال - رحمه الله ورضي عنه -.

بجاه أحمد الوجيه المصطفى ذي المجد والقدر العظيم والوفا
صلى وسلم الإله ذو الجلال عليه والأزواج والصحب والآل
أي. اللهم استجب دعائي بجاه سيد الاولين والآخرين سيدنا محمد
ولد آدم وسيد الكوايين والثقلين ذو القدر العظيم والمجد الرفيع صلى
الله عليه وعلى آله وأزواجه وأصحابه الطاهرين رضوان الله عليهم
أجمعين وعليها معهم إلى يوم الدين.

ولم يختلف جمهور العلماء من المذاهب الأربعة في حكم التوسل

به أوثنيته أو بأعماله وهو ما اعتبره بعض العلماء إجماعاً من علماء السلف ولم ينكره إلا معاند.

قال الإمام النووي - رحمه الله - في معرض حديثه عن آداب زيارة قبر النبي ﷺ، فيتوسل به في حق نفسه، ويتشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى. انتهى «الأذكار».

ويقول الكمال ابن الهمام - رحمه الله -: (يسأل الله تعالى حاجته متوسلاً إلى الله بحضرة نبيه عليه الصلاة والسلام). انتهى. فتح القدير وفي (حاشية العدوي): «وجعلنا من المتبعين له في أقواله وأفعاله، بمحمد وآله وصحبه وعترته آمين» انتهى.

ويقول البهوتي - رحمه الله -: (ولا بأس بالتوسل بالصالحين، ونصه - يعني الإمام أحمد - في منسكه الذي كتبه للمروزي أنه يتوسل بالنبي ﷺ في دعائه، وجزم به في المستوعب وغيره) كشف القناع.

وحتى من انكر جواز التوسل بجاهه ﷺ اعتبر مسألة التوسل من مسائل الفقه لا العقيدة والخلاف فيها سائغ وهذا ابن تيمية - رحمه الله - وهو من القائلين بمنع التوسل بالجاه - يقول: (وإن كان في العلماء من سوغه، فقد ثبت عن غير واحد من العلماء أنه نهى عنه، فتكون مسألة نزاع، فيرد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، ويبيد كل واحد حجته كما في سائر مسائل النزاع، وليس هذا من مسائل العقوبات بإجماع المسلمين، بل المعاقب على ذلك معتد جاهل ظالم) انتهى. مجموع الفتاوى.

قال شارحه طالب العلم عبد الرحمن بن سيد علي مصطفاوي.
أنهيت الشرح في شهر ربيع الأنوار شهر مولد سيد الأنام صلى الله
عليه وآله وسلم يوم 23 ربيع الأول 1439هـ الموافق 12 ديسمبر 2017م
بمنزلنا بحي تهقارت من ولاية تماراست دولة الجزائر حفظها الله من
كل سوء، سال الله أن يتقبل ما ومكم وأن يحسن خاتمتنا يا رب
العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله.

النظم المسمى العبقري في حكم سهو الأخضرى

للعامة للشيخ السيد أبي عبد الله حمد ابن اب بن احمد
بن عثمان التواتي - رحمه الله - ونفعنا بعلمه امين
الذي توفي 1160هـ وقبر بتيميمون ولاية ادرار / الجزائر

الحمد لله الجزيل النعم	مُرشدٍ من عن سُبُل الحق عم
ثم صلاة الله يتلوها السلام	على رسول الله سيد الأنام
وبعد فاعلم أنني قصدت	إنجاز ما كنت به وعدت
من نظم سهو الشيخ الأخضرى	معتذرا لكل لَوْدَعِي
من فرط جهلي وقصور فهمي	وخطرات لا تزال تهمني
برجَز سميته وهو حري	بالعبقري في نظم سهو الأخضرى
فاللهُ حسبى وبه أعتصم	من كل ما يَشِينُهُ أو يَصُمُّ
ثم أقول وإلى الرحمن	أرغب في قبول هذا الشأن



باب سجود السهو

باب سجود السهو سن فاسمعا
فالنقص قد سُن له القبلي
وقبل قبلي وبعده جرى
مع سلام آخر وإن يكس
وتارك البعدي يسجد متى
وذاكر القبلي يقرب يسجد
صلاته إن عن ثلاث سُس
ولم يعد في نقص مفروض ولا
بل لا يُري لمحض نقص إلا
وسنة واحدة لا يسجد
فمن أسرَّ في محل الجهر
ويسجد البعدي من جهر في
كذلك من سهوا بها تكلموا
أو راد سهو ركعة أو ركعتين
من شك في ركعة أو في سجدة
والشك في النقصان كالتحقق
من شك حال قرينه هل سلما

لريد أو نقصان أو هما معا
والزيد قد سُن له البعدي
تشهد وبعده بعدي يُري
زيد مع النقصان فالقبلي يُس
ذكره ولو بطول يا فتى
وبعد طول لا ولكس تفسد
لرمه لاعس أقل فاعتر
يلرم في نقص لمدوب جلا
نقصان ستين بل فأعلا
لها سوى سر وجهر قيدوا
سجد من قبل السلام فادر
محل سر فتدبر واعرف
يسيرا أو من ركعتين سلما
لا المثل فهو مبطل من دون مين
أتى بها وليسجدن بعده
قاعدة فاجرم بها وحقق
سلم من غير سجود لرمما

من كثرت شكوكه واستنكحها
لكن عليه مطلقاً أن يسجداً
والجهر في القنوت عمدته كره
ومن بالأخريين سورة قرا
لذكره أو اقترى في ركعة
أو لم يُتم سورة أو خرجا
أو بيد أشار أو رأس فلا
ومن أعاد ساهيا نلت المرام
والظاهر البطلان إن تعمدا
وذاكر السورة وهو للركوع
ومن لسر أو لجهر ذكرا
وليسجدن بعده إن كان ذا
فإن يفته بالركوع سجدا
ومطلق الضحك في الصلاة
أما التبسم فلا شيء به
كذلك الإنصات لمخبر وقُلْ
من ذكر الجلسة أي وُسْطاه
مع يديه عاد للجلسة من
وفراق ركبتيه ويديه
إن عاد مطلقاً ولو بعد القيام
والنفخ في العمدة وفي السهول

ألقى ولا يلزمه أن يصلحاً
بعد سلامه على ما اعتمدا
وسهوه لا شيء فيه فانتبه
أو مطلقاً صلى على خير الوري
واحدة ما زاد فوق سورة
من سورة إلى سواها مخرجاً
شيء عليه في جميع ما خلا
فاتحة سجد من بعد السلام
كما ترى في الأصل يا أخا الهدى
قد انحنى ليس له لها رجوع
قبل الركوع فليُعد ما قد قرا
في الحمد لا في سورة فقط خذا
للسر والجهر على ما عهدا
يُبطلها في مطلق الحالات
كذا بُكَا الخاشع فلتنتبه
وطوله جدا به البطلان حل
ولم تزل في الأرض ركبته
غير سجود لتزحزح يعن
يمضي وقبل يترتب عليه
صَحَّت ويسجد إذا بعد السلام
حُكم الكلام فتجنب فعله

وذو عطاس تركه للحمـد
على الذي شتمّه وليس له
ومن تشاءب فسـدُ فيه
وليكُ بعدُ نفثـه في ثوبه
من شك في الحـدث ثم فكرا
بأنه على طهارة فلا
وعمدُ الالتفات يُكره ولا
والالتفات مع الاستدبار
ومن يصلُّ بحرير فاعلما
أو يلبس الذهب فالعصيان
ومن لقول من سوى القرآن
سجد بعده ولا سجود إن
إلا إذا ما لفظُـه تغيرا
وبطلت بثقل الصوم بها
واغتفر الأئـين للمريض مع
وهو لذي الإفهام ليس مبطلا
ويُكره التسبيح للمـادى
وطالب الفتـح إذا لم يُلهمه
بل ان تعذّر عليه أن يزيد
ما لم يكن في الحمدُ فالتمام
وتارك الآية منها يسجد

أولى كـذك تركه للرد
تشميتُ من عطس بعد الحـملة
بيده قد جاء ندب فيه
من غير إخراج لأحرف به
فيها قليلا ثم إنه دَرى
شيء عليه عد عالم الملا
سجود إن كان بسـهو فعلا
يطلها من غير ما إنكار
أو يسرق أو ينظر بها محرما
بفعله يثبتُ لا البُطلان
لسأئـه مـسبق بالقرآن
لِكَلِمِ القرآن سبقـه يبين
أو افسد المعنى فبعدي يُرى
وضده لغو فكن متبها
تنحج لـذي ضرورة يقع
صلاته لكن كُـرّه انجلا
لكن له الصلاة لن تُعـاد
عدا ولا ينظر في مُصحفه
فإنه يركع من غير مَزـيد
بمصحف أو غيره يُرام
وترك أكثر الصلاة تفسد

ويطلت صلاة فاتح على ولا يكون الفتح من مأموم إلا إذ وقف ثُمَّتَ غدا من جال في دنياه نزرا فلتدع واعلم بأن من سجوده على أو طيبة يا صاح أو ثنتين أو ناله من نزر قيه أو قلنس أو دفع الماشي من بين يديه ويحمل الإمام سهو المقتدي إذا سها من اقتدى أو زوحما فإن رجبا درك الإمام ما رفع ولحق الإمام واللذ ينسا ثم قضى بللها بعد سلام وإن سها أو نحوه يا صاح فإن رجبا درك الإمام ما عقد ولتترك السجود إن لم يطمع وليقض أيضا ركعة أخرى ولا ما لم يكن قد شك في الركوع وقتله لعقرب تأتیه ما لم يك الفعل طويلا أو بين من شك هل كان بوتر فعیه

غير إمامه على ما انتحلا على الإمام فزت بالعلوم يطلب فتحا أو لمعنى فسدا نقص أجرا والفساد لم يقع أحد شقي جبهة قد حصلا من العمامة فضن هاتين شيء أتى غلبة غير نجس لم يك في جميع ذا شيء عليه ما لم يكن من نقص فرض فاقندي في غير الأولى عن ركوع فاعلما من سجدة أخيرة منها ركع من ذاك أهمل الركوع وأتسا إمامه ركعة أخرى بالتزام عن السجود فاعتنم إيضا حي ركوع هاته التي تلي سجد فيما ذكرنا والإمام يتبع سجود حيث ما قضاها فاعقلا أو السجود فاخط بالفروع أو شبهها لم يك شيء فيه مستدبرا فقطعه إذا زكن أو كان في ثانية من شفعه

جعلها لشمعه واقتصر
وكرهو بينهما كون الكلام
وبطلت صلاة مسبوق أقل
له إذا ما سجد القبلي
وإن لها أو أكثر قد لحقا
وليترك البعدي حتى يقضي
وبطلت إن مَعه عمدا سجدا
إذا سها المسبوق في القضاء
وإن على المسبوق مِمَّنْ أَمَّهُ
مِنْ نفسه لدى القضا القبلي
مَنْ للركوع في السجود ذكرا
ثم قرأ ندبا له وركعا
وذاكر السجدة مستقلا
إن كان قد جلس أولاً فلا
كذلك لا يجلس ذاكرهما
مَنْ ذَكَرَهُ نَقَصَ السجود ينجلي
يُلغِي التي منها السجود أهمل
وليسجد القبلي إن تذكر
نقص السجود من الأوليين
وإن يكُ النقصان ليس مهما
أو كان مهما وقبل عقد

وسجد البعدي ثم أوتر
عمدا ولا شيء سهوه يُرام
من ركعة مع الذي أَمَّ حصل
مع إمامه أو البعديا
فليسجد القبلي مَعَه مطلقا
يسجده بعد سلام الفرض
وإن يكس سهو فبعدي بدا
فهو كالفد بلا امتراء
ترتب البعدي وقد لرمه
أجره القبلي يا ذكي
رجع قائما على ما شُهر
وسجد البعدي لريد وقعا
ياتي بها بعد جلوس إلا
يجلس من غير خلاف نقلا
وليسجد البعدي لريد علما
بُعَيْد رفعه من التي تلي
وليأت بانيا بأخرى بدلا
من بعد ثالثه إذا جرى
للزُيد والنقصان دون مَيْن
فليسجد البعدي على ما رُسما
ثالثة ذَكَرَهُ فالبعدي

في السورتين فارع هذه الأُسُس
في حال شك المرء في التمام
كالسهو في الصلاة ذي الأداء
فرض سوى ستّ مسائل تفي
بسر زيادة لركعة خذا
إن طال، فالذي لأم القرآن
مضى وقبلّي السجود أوقعا
ركعة سهوه كما قد أنجلا
في تارك السجود قد تقدما
بعد ركوع نفله أو جهر
والفرض في ذا حكمه معهود
قام فإن ذكر ذا من قبل
بعد سلامه ليزيد قد ورد
وسجد القبلي لهذي الواقعة
ذكر والبعدي عليه ثبتا
من نفله ركننا بطول قد جرى
فالحكم فيه أن يُعاد أبدا
عمدا بِنَحْوِ سَجْدَةٍ مِنْهُ بَطُل
لِكَوْنِهِ لَزِمَهُ حِينَ شَرَعَ
إِلَّا بِأَحْرَفٍ فَكَالتَّكْلُمِ
لِزَيْدٍ أَوْ لَعَدَمِ الْإِتِمَامِ

إذا لم تفتحه سورة ولا جلوس
وتبطل الصلاة بالسلام
والسهو في الصلاة ذي القضاء
والسهو في نافلة كالسهو في
الحمدُ والسورة والجهر كذا
سادسها نسيانُ بعضِ الأركان
ذكر في نفل لدى ما ركعا
وإن يكن ذاك بفرض أهمل
وزاد ركعة ويسجد كما
وذاكرُ لِسُورَةٍ أَوْ سِرٍّ
يَمْضِي وَلَا يَلْزِمُهُ سَجُودٌ
وَمَنْ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي النَّفْلِ
أَنْ يَعْقِدَ الرُّكُوعَ عَادَ وَسَجَدَ
وَبَعْدَ عَقْدِهِ أَتَى بِرَابِعَةٍ
وَفِي صَلَاةِ الْفَرْضِ يَرْجِعُ مَتَى
وَلَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ ذَكَرَا
وَأَنْ بِفَرْضٍ مَا ذَكَرْنَاهُ بَدَأَ
مَنْ قَطَعَ النَّفْلَ بِعَمْدٍ أَوْ أَخْلَ
ثُمَّ يُعِيدُ أَبَدًا وَلَا يَدْعُ
وَلَيْسَ فِي النَّهْيِ شَيْءٌ فَافْهَمْ
وَسَبَّحِ الْمَأْمُومَ بِالْإِمَامِ

أو لجلوس أول أي رفضه وإن بثالثة أو أولى جلس وإن يقيم عن سجدة فسبحا وإن أبى فلا تقم ودعه وحاذر الجلوس بعد ذا معه وزد إذا سلم في موضع ما ثم اسجد القبلي وتدبا قدموا وسبحن أيضا به والقفور دَع وإن الى ريادة قام الإمام أو شك فيه والذي قد أيقنا إن يجلس الأول عمدا أو يقم إذا الإمام قبل أن يتم فسبح اللذ كان خلفه به فإنه صلاته يكمل إن شك في خبر من قد سبحا وليس حينئذ التكلم وإن تيقن الكمال عمل عن خبر العلين إلا إن كثر يقينه ثم إلى خبرهم نظمي المسمى العبقري في شهر سنة عشرين يليها ألف

وليتبع بعد فراق أرضه فقم ولا تقفه نلت الملتمس به فإن عاد فالامر وضحا فإن خشيت العقد فأتبعه إن كان في ثانية أو رابعة ألغيت ركعة بناء تحكما أحلكم جمعا يتم بكم إن سجدة ثالثة منه تقع تبعه المؤقن موجب القيام بعدم الموجب يجلس افطنا كذلك الثاني فالإيطال حتم فعل صلاته سها فسلم فإن يكن صدقه فاتبه ويسجد البعدي لزيد يحصل سأل علين لكي يصحح بذلك يا صاح عليهم يحرم بمقتضى يقينه وعدل من خلفه جدا فإنه يذر يرجع، والحمد لربي إذ ختم مولد سيد الوري الأغر ومائة مع ثمان تقفو

أَبْيَاتُهُ الْجَمُّ جَدَاهَا الْمَيْمُونُ قُلْ مَائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَخَمْسُونَ
بِهِ انْفَعِ اللَّهُمَّ مَنْ قَرَأَهُ وَمَنْ يَنْظُرِ الرُّضَى رَأَهُ
وَحُطَّتْهُ مِنْ شَرِّ حَسُودٍ بِاخْسَ وَأَقْلَى نَوْرٍ حَجَّاهُ طَامَسَ
وَنَظَرُ لَهُ بَعَيْنُ السَّخْطِ وَزَاعِمِ الْخَطَايَا وَهُوَ الْمَخْطِي
وَاعْفِرْ لَنَا وَاعْفِرْ لَوَالِدَيْنَا وَاعْفِرْ لِمَنْ عَلَّمَنَا آمِينَا
وَاعْفِرْ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ وَاعْفِرْ لِمَنْ دَعَا لَنَا بِالرَّحْمَةِ
بِحَجَّاهُ أَحْمَدُ الْوَجِيهِ الْمُصْطَفَى ذِي الْمَجْدِ وَالْقَدْرِ الْعَظِيمِ وَالْوَفَا
صَلَّى وَسَلَّمِ الْإِلَهِ ذُو الْجَلَالِ عَلَيْهِ وَالْأَزْوَاجِ وَالصَّحْبِ وَالْآلِ



فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع
5	الإهداء
7	تقريظ
11	مقدمة
15	ترجمة العلامة عبد الرحمن الأخصري
17	ترجمة العلامة محمد بن أب المرمري
21	مقدمة الناظم مع شرحها
22	لطيفة
29	باب سجود السهو
33	محل سجود سجود السَّهو
35	مواضع سجود النبي ﷺ
39	حكم التشهد قبل سجود القبلي والبعدي
43	حكم من سبي البعدي أو القبلي
49	حكم الإسرار في محل الجهر والعكس
55	حكم من شك في ركعة أو سجدة
61	القنوت ولفظه وحكمه
65	مسائل متفرقة
69	حكم من أعاد الفاتحة والسورة
73	حكم الضحك والتبسم في الصلاة
77	الجلسة الوسطى وأحكامها

79	حكم النعخ والعطاس
87	حكم الشك في الحدث
89	الإلتفات في الصلاة
91	الصلاة بالحريز والذهب
93	سَبْقُ اللسان بالقراءان واللحن في القراءة
95	حكم اليوم في الصلاة
97	حكم الأئين والتحنج
101	الفتح على الإمام
111	المسجود على الجبهة
115	مسائل متفرقة
119	ما يحمله الإمام عن المأموم
125	قتل العقرب والحية
127	حكم الشفع الوتر
131	أحكام المسبوق
137	المسائل التي تفترق فيها النافلة عن العريضة
145	تسبيح المأموم للإمام
147	حكم اتباع الإمام في الزيادة
151	حكم إذا سلم الإمام قبل تمام الصلاة
155	الخاتمة
159	النظم المسمى العبقري
169	فهرس الموضوعات



- الشيخ عبد الرحمن بن سيد علي مصطفىاوي، مواليد 1975/05/20م بولاية تماراسب / الجزائر
- أرسله والده إلى مدرسة الشيخ العلامة محمد الزاوي رحمه الله فأقام عند الشيخ ثلاثة عشر سنة ختم فيها القرآن الكريم سنة 1990 وقرأ على الشيخ الكتب المعتمدة في العقيدة والفقه والتفسير والحديث. وأجازه الشيخ رحمه الله إجازة شفهية أمام بعض الطلبة الكبار في كل مرويته بسنه إلى الشيخ مولاي أحمد الطاهري الإدريسي الحسني دفين مراکش
- زاول دراسته بالمعهد الإسلامي لتكوين الأئمة وتخرج سنة 2003 برتبة إمام مدرس، ثم ترقيته إلى إمام أستاذ سنة 2010 وتعيينه في مسجد القدوة إلى سنة 2011، ثم انتدابه إلى المعتمدة كعضو وكاتب للمجلس العلمي إلى سنة 2012، كلف بتسيير المركز الثقافي الإسلامي بتمراسب إلى سنة 2013، ثم ترقيته إلى إمام أستاذ رئيسي سنة 2015.
- عين رئيساً لمصلحة الإرشاد والشعائر والأوقاف بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف من سنة 2014 إلى 2017 حيث قدم استقالته بعدها تم تعيينه بمسجد المنصور.
- له عدة مؤلفات منها

- المنهل الثري شرح نظم العبقري
- توجيه السالك إلى أيسر المسالك (وهو شرح لنظم ألفه فضيلة الدكتور هارون كيجل حفظه الله من حوالي 2000 يب)
- شرح مقدمة مختصر خليل.
- العولة الثقافية خيار استراتيجي أم ضرورة حتمية
- وهو الآن بصدد تأسيس مدرسة فقهية لتدريس الفقه المالكي.



ISBN 978 9931 9404 1 8



9 789931 940418

محل حرف تخصص ملولي عمارة "ب"
التعاونية العقارية ثلوث بلديّة تيزي وزو

0660 92 41 91

darelsanaa@hotmail.com